
مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٣٩

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

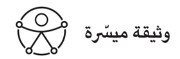
جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/793)

1532256 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/793)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، سنغافورة، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، غواتيمالا، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيبال، هولندا، الهند، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة، معالي السيد ماغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد سفين يورغنسن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/793، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): حينما يفكر الناس في الأمم المتحدة، فإنهم يفكرون غالبا في مجلس الأمن. حيث تقع على عاتقه مسؤولية ثقيلة تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين في عالم مضطرب ومعقد ومترابط. هناك أمال كبيرة في جميع أنحاء العالم معلقة على المجلس والأمم المتحدة ككل، ولهذا السبب فمن الواضح أن مناقشة بشأن أساليب عمله تهم الكثيرين.

دعونا نعترف بأن المجلس عدل أساليب عمله بدرجة كبيرة على مر السنين، من استحداث بعثات المجلس إلى الميدان إلى إجراء الحوارات التفاعلية غير الرسمية والمناقشات المواضيعية المفتوحة، على سبيل المثال لا الحصر.

كانت الأمانة العامة وستظل شريكا حيوي الأهمية للمجلس. نحن نوفر معلومات تفصيلية، نأمل أنه، يعول عليها في اتخاذ الإجراءات بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونترجم الولايات الصادرة عن مجلس الأمن إلى عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة وأفرقة لرصد الجزاءات وهيئات مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة التابعة للأمم المتحدة في سورية.

يقدم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام (S/2015/682) توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها تطوير هذه العمليات وتحسينها. وأود بصفة خاصة التأكيد على المقترحات المتعلقة بتدابير منع نشوب النزاع وتدابير ما بعد النزاع، ولا سيما في مجال بناء السلام والتنمية. ولنتذكر أيضا أن ''المجتمعات السلمية'' هدف في خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠.

ونظرا لأن الأمانة العامة تيسر المداولات اليومية للمجلس، يجب أن يكون لدينا إلمام قوي بأساليب عمله وممارسات عمله. وفي حين أن المجلس، بطبيعة الحال، يقرر إجراءاته الخاصة، فإن الأمانة العامة تقف على أهبة الاستعداد لتوفير الذاكرة المؤسسية وتقديم المشورة إلى رؤساء المجلس المتناوبين وإلى أعضائه الآخرين.

وتظل حلقة الوصل الهامة بين المجلس والأمانة العامة هي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. أعطى الفريق العامل مزيدا من الشفافية لعمل المجلس من خلال صياغته للمذكرات، التي تصدر في وقت لاحق عن الرئيس وتوثيق الاتجاهات التي تهم عموم أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة.

واسمحوا لي أن أذكر بعض قرارات المجلس بشأن أساليب عمله والإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذها.

أشار المجلس إلى أن أعضاء المجلس والأمانة العامة بوسعهم الاستمرار في استخدام بند جدول الأعمال المعنون ''أية مسائل أخرى'' لإثارة القضايا موضع الاهتمام. وترى الأمانة العامة أن ذلك ممارسة قيمة. لقد وجهنا انتباه المجلس إلى مسائل هامة أكثر من ٢٠ مرة في العامين الماضيين.

وبالإضافة إلى ذلك، أرست إدارة الشؤون السياسية ممارسة شهرية لإحاطة أعضاء المجلس علما بشأن الحالات التي قد تصبح تهديدات للسلام والأمن الدوليين. يمكن لإشارات الإنذار المبكر، وفي رأيي، ينبغي أن تؤدي دورا أكثر أهمية في منع تدهور الحالات أو خروجها عن نطاق السيطرة، كما رأينا كثيرا في السنوات الأخيرة.

كما دعمت الأمانة العامة بفعالية مقترحات ترتيب الإحاطات الإعلامية عن طريق التداول بالفيديو من مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وزاد عدد عمليات التداول بالفيديو هذه من واحدة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤١ في عام ٢٠١٣ وإلى ١٠١ في عام ٢٠١٤. لقد كنت شخصيا جزءا من هذا الاتجاه، وأعتقد أنه ابتكار عظيم.

علاوة على ذلك، واستجابة للنداءات الموجهة من أعضاء المجلس وعموم الأعضاء، أصبح الموقع الشبكي للمجلس يوفر الآن سجلا تاريخيا لأنشطة المجلس ومعلومات عنه، على سبيل المثال بشأن متطلبات الإبلاغ وتجديد الولايات. ويوفر الموقع الشبكي أيضا معلومات حيوية عن الأفراد والكيانات الخاضعة للجزاءات في أشكال تعتبر مفيدة للدول الأعضاء ومن جانبها.

كما أن المجلس شجع على التعيين المبكر لرؤساء هيئاته الفرعية. ومن المهم أن يتمكن الرؤساء الجدد من بدء العمل بسرعة واقتدار، مع معرفة متينة بعمل لجانهم أو أفرقتهم العاملة. وفي هذا الصدد، تساعد الأمانة العامة الرؤساء المنتهية ولايتهم في إعداد الوثائق للرؤساء القادمين. وبعد انتخاب خمسة أعضاء جدد في مجلس الأمن الأسبوع الماضي، ستبدأ تلك العملية قريبا مرة أخرى.

ولا بد لي أن أضيف أن الأمانة العامة تقدم الدعم إلى ١٦ لجنة جزاءات و ٧١ خبيرا يعملون في ١٢ فريقا لرصد الجزاءات. ولا تزال عملية تحديد الخبراء عملية تستغرق وقتا طويلا. واستجابة لدعوات الدول الأعضاء من أجل كفالة

التنوع الجغرافي وغير ذلك من أشكال التنوع، قمنا تدريجيا بتوسيع قائمة خبرائنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمانة العامة تعمل على تحسين التعاون بشأن الجزاءات عن طريق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بجزاءات الأمم المتحدة، والذي يضم ٢٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة.

وبينما يكثف المجلس، وفقا لروح الفصل الثامن من الميثاق، تعاونه مع المنظمات الإقليمية، تعمل الأمانة العامة بالموازاة لدعم المجلس في هذه الجهود، ولا سيما فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، هناك دائما مجال لتحسين أي أساليب من أساليب عمل المنظمة. وتتطلع الأمانة العامة إلى الاستماع إلى آراء الأجهزة الرئيسية الأخرى وأعضاء المجلس وعموم عضوية الأمم المتحدة. نحن نقدر الشفافية التي تجلت في مبادرة اليوم. إن عمل مجلس الأمن يؤثر على جميع الدول الأعضاء والشعوب في كل مكان في عالم يتزايد فيه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة.

السيد ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بصفتي رئيس الجمعية العامة، أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن خلال هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب العمل. أفعل ذلك مع التقدير الكامل للشرف الذي تتيحه لي هذه الفرصة بصفتي الرئيس السابع للجمعية، حسبما أفهم، الذي يتكلم أمام المجلس؛ أخر مرة حدث فيها ذلك كانت قبل ثماني سنوات.

وأشكر الرئاسة الإسبانية، والسفير أويارثون مارتشيسي، وكل عضو من أعضاء المجلس على هذه الفرصة.

نجتمع اليوم فيما تحتفل منظمتنا بعيدها السبعين. والواقع أننا سنحتفل يوم الجمعة بدخول ميثاق الأمم المتحدة حيّز النفاذ. ونجتمع أيضا اليوم، بعد ثلاثة أسابيع من اعتماد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، وهي الخطة التي تركز على التصدي للفقر وعدم المساواة، ومكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي، وتعزيز مؤسسات العدالة والسلام، والتي تستجيب للروابط التي تتصف بالوضوح أكثر من أي وقت مضى بين ركائز المنظمة الثلاث، التنمية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وفقا لما ينص عليه الميثاق.

وفي هذا السياق، فإن المناقشة السنوية التي تجري بشأن أساليب عمل مجلس الأمن تأتي في الوقت المناسب للغاية. ومثل هذه المناقشة التي تسترشد بمبادئ الشفافية، والشمول، والمساءلة، والكفاءة تحظى باهتمام كبير من جانب أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع. كما يمكنها أن تكون ذات فائدة للعلاقة والتفاعل على صعيد المؤسسات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما هذا العام، لأننا سوف نمضي معا في عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه.

إن العلاقة بين الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن تعزّز وتكمّل بعضها بعضا، أو على الأقل يمكنها أن تفعل ذلك. ولقد عهد جميع أعضاء الأمم المتحدة، من خلال ميثاق الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ووافقوا على أن يعمل هذا المجلس نائبا عنهم في قيامه بواجباته.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المجالات التي تكون فيها إجراءات المجلس والجمعية كليهما مرتبطة ارتباطا وثيقا، وفي الواقع مترابطة في ما بينها. وهي تشمل بعض مسائل السلام والأمن، واستعراض ميثاق الأمم المتحدة، وتعيين الأمين العام، وانتخاب قضاة المحاكم الدولية، وبعض التوصيات من الجمعية

إلى المجلس، والتقرير السنوي والتقارير الخاصة من مجلس الأمن، فضلا عن العلاقات بين مجلس الأمن وبعض الأجهزة الفرعية التي تنشئها الجمعية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، شهدنا مثالا على ذلك، عندما انتخبت الجمعية العامة خمسة أعضاء جدد غير دائمين في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وخلال بقية فترة عملي في المنصب الذي أشغله، سوف أواصل تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بشكل فعال بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والأمين العام. وأعتزم بصورة خاصة التمسك بتقليد عقد اجتماعات مع رؤساء مجلس الأمن لكل شهر، والبقاء على اتصال وثيق معهم بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة والنشاط المشترك.

ونظرا للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق مجلس الأمن وهذه العلاقة التي يعزز بعضها بعضا، ليس من المستغرب أن تحظى أساليب عمل المجلس باهتمام وقلق كبيرين لعضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع. وهذا الاهتمام يصبح أكبر خلال السنوات التي يجري فيها تعيين الأمين العام المقبل. ويجب ألاّ نغفل أبدا عن حقيقة أنه، في أي وقت من الأوقات، ثمة ١٧٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة ليست أعضاء في مجلس الأمن، وأن حوالى ٣٥ في المائة من الأعضاء لم يخدموا أبدا حتى كأعضاء في المجلس.

ولسنوات عديدة، كانت هناك دعوات على نطاق واسع لزيادة الشفافية والشمول واعتماد عملية أكثر صرامة في اختيار الرئيس المقبل للمنظمة. ومن خلال قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١ المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، رفع أعضاء الأمم المتحدة بالإجماع توجيهات واضحة بشأن سلوك الطريق إلى الأمام. وطلبوا على وجه التحديد أن يبدأ رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن عملية البحث عن مرشحين لمنصب الأمين العام. وقد عمدتُ فعلا إلى مناقشة هذه المسألة مع رئاسة مجلس الأمن الحالية. وسوف أواصل التفاعل مع الرئاسة بغية تعميم رسالة مشتركة على جميع الأعضاء ندعو فيها إلى تقديم أسماء مرشحين في الوقت المناسب، ونوضّح العملية برمتها. ومن المتوخى أيضا أن يعمّم رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن رسالة مشتركة على جميع الدول الأعضاء، بصورة متواصلة، تتضمن الأفراد الذين طُرحت أسماؤهم كمرشحين، مصحوبة بالوثائق، بما فيها السير الذاتية. بالإضافة إلى ذلك، طلبت الدول الأعضاء أن تُجري الجمعية العامة، دون المساس بدور الأجهزة الرئيسية المنصوص عليه في المادة ٩٧ من الميثاق، حوارات أو اجتماعات غير رسمية مع المرشحين، مما يساهم في شفافية العملية وشموليتها.

ويؤكد قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١ أيضا أن كل من يتولى منصب الأمين العام ينبغي أن يكون أفضل مرشح ممكن – أي الشخص الذي يجسد أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة، ويبيّن التزامنا الراسخ بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما ينبغي لهذا الشخص أن يكون مرشحا صاحب قيادة عريقة وقدرات إدارية، وخبرة واسعة في العلاقات الدولية، وصاحب مهارات في مجالات الدبلوماسية والتواصل وتعدد اللغات.

وأنا على ثقة تامة بأن هناك عددا من المرشحات المحتملات يمتلكن هذه المواصفات وأكثر. وبما أنه في السنوات السبعين من عمر الأمم المتحدة لم تكن هناك على الإطلاق امرأة في منصب الأمين العام، فإن تضمين القائمة نساء مرشحات وأخذهن في عين الاعتبار ينبغي أن يكون محور اهتمامنا جميعا، مع كفالة أن تستمر المنظمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

أخيرا، منذ بدء عملية المناقشة هذه بالذات، استمعنا إلى نداءات تدعو إلى وضع الصيغة النهائية لعملية الاختيار في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يسبق تولّي منصب الأمين العام المقبل بثلاثة أشهر. وإذ أتكلم من تجربتي الخاصة التي مررت بها في أيلول/سبتمبر، فإن إتاحة الوقت الكافي للتحضير قبل

تولي المنصب في المنظمة أمر أساسي لكفالة الاضطلاع على نحو فعّال بالمسؤوليات خلال الفترة الانتقالية.

ونظرا للدور الحاسم الذي يؤديه الأمين العام في كفالة أن تعمل المنظمة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ونظرا لأن العالم الخارجي يتوقع بشكل متزايد أعلى المستويات الممكنة من المنظمة، فإن عملية اختيار الشخص المقبل على رأس المنظمة يجب أن تكون منفتحة وشاملة قدر الإمكان. وأتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء تحقيقا لهذا الغرض.

هناك ثلاث مسائل هامة أخرى بشأن التفاعل بين المجلس والجمعية العامة أود أن أتطرق إليها بإيجاز.

أولا، تتلقى الجمعية العامة التقرير السنوي والتقارير الخاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وهي تشمل، وفقا للميثاق، بيانا بالتدابير التي قررها مجلس الأمن أو اتخذها لصون السلم والأمن الدوليين. وهذه الممارسة تمثل جانبا مهما من الشفافية والمساءلة اللتين يتوقعهما الأعضاء بنطاقهم الأوسع من مجلس الأمن.

وعلى الرغم مما ورد في التقرير من تحسينات في السنوات الأخيرة، كانت هناك أيضا دعوات من الدول الأعضاء لمواصلة تحسين جودته التحليلية. وستنظر الجمعية هذا العام، يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في تقرير مجلس الأمن الذي اعتمده المجلس هذا الصباح، وأشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في ذلك وتبادل الآراء.

ثانيا، فيما يتعلق بانتخاب عشرة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٨، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، قد قررت أن يجري انتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس قبل نحو ستة أشهر من تولي الأعضاء المنتخبين مسؤولياتهم. وخلال الدورة السبعين، ستجري الجمعية العامة، بالتالي، عمليتين انتخابيتين للأعضاء غير الدائمين – إحداهما كما ذكرت في وقت سابق، جرت الأسبوع الماضي فقط، ومن المقرر إجراء الثانية في حزيران/يونيه من العام المقبل. وهذا تطور محمود يتيح للأعضاء المنتخبين حديثا الإعداد بصورة أفضل لفترة ولايتهم التي تستمر عامين في هذا المجلس.

وختاما، سأكون مقصراً إن اختتمت بياني دون التطرق إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهي من أكثر المسائل حساسية وأكثر المواضيع التي خضعت للمناقشة داخل الأمم المتحدة وخارجها على مدى عقود عديدة. وكما شدد عدد كبير من قادة العالم خلال المناقشة العامة لهذه الدورة، فإن هذا الموضوع يتسم بأهمية أساسية للغالبية العظمى من الأعضاء. وقررت الجمعية العامة أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة السبعين، وأعتزم الدفع بهذه العملية قدما قدر الإمكان في الفترة القادمة.

وكان من بين قراراتي الأولى بصفتي رئيسا للجمعية العامة تحديد موضوع الدورة السبعين. واخترت التركيز على فكرة أن هذه الدورة التاريخية وربما المصيرية لمستقبل الأمم المتحدة يمكن أن تستوعب التزاما جديدا بالعمل من جانب الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. إن الدعوة التي وجهها المجلس إلي لأقدم للمجلس إحاطة إعلامية اليوم مثال على ذلك العمل، ويحدوني الأمل في بداية عام من التعاون الممتاز بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. لذلك أود أن أشكر المجلس مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة. وأتطلع إلى الاستماع إلى بيانات الدول الأعضاء ومدخلاتها في هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد يورغنسن.

السيد يورغنسن (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن بصفتي نائبا لرئيس المجلس

الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناقشة المفتوحة المكرسة لأساليب عمل مجلس الأمن. وأود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة وعلى دعوتها لنا. لم يتمكن السفير أوه جون رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الحضور بسبب التزامات سابقة في الخارج وهو يعرب عن أسفه على ذلك.

إن هذه الجلسة خطوة جديرة بالترحيب في إطار تحسين التعاون فيما بين الأجهزة المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منصوص عليها في ميثاق المنظمة. فالمادة ٦٥ تنص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك. ولا يمكن أن يكون الأساس القانوني للتعاون أوضح من ذلك. بيد أن استخدام هذه المادة محدود للغاية. وربما يكون التجسيد الأكثر تجليا لهذا التعاون هو قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي، عقب دعوة مجلس الأمن في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨) إلى الإسهام في صياغة برنامج طويل الأجل لدعم هايتي. ولا يزال الفريق الاستشاري المخصص قائما ويسهم في تعزيز دعم تقديم التنمية المستدامة والمتسقة إلى هايتي.

وفي أعقاب المثال الواعد لفريق هايتي واستجابة لطلب من الجمعية العامة، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي، واضطلع الفريقان بأنشطة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. هذه الأفرقة التي عززت نهجا شاملا للسلم والتنمية في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع سبقت التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، وكانت تمثل رائدة لها.

ومن المثير للاهتمام أن إنشاء هذه الأفرقة أفضى إلى تعزيز التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وتحديدا في فريق مجلس الأمن العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وفي السنوات الأخيرة، تابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تطور الحالة في جنوب السودان منذ أن انضم البلد إلى مجتمع الأمم واستمر في التفاعل مع لجنة بناء السلام في إطار بند ”البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع“. لكن التفاعل مع مجلس الأمن قد تضاءل إلى حد كبير.

ولقد حان الوقت لتنشيط العلاقة فيما بين الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظمة. إن الطابع المتغير للنزاعات - من الحروب بين الدول إلى النزاعات المدنية المعقدة المستعصية والمتكررة - يبرز العلاقة الأساسية بين التنمية المستدامة والسلام الدائم. وكما يشدد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) عن حق، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية هي عوامل رئيسية لتفادي العودة مرة أخرى إلى النزاع وتمس الحاجة إلى النهج المبتكرة لإدماج منع نشوب النزاعات والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان.

والسياق المتغير للتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) يواصل تعزيز هذه الفرصة المؤاتية لتنشيط العلاقة. وتسعى الخطة إلى تعزيز السلام العالمي بقدر أكبر من الحرية وتدرك التحدي الرئيسي التي يعترض تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

كما تشجع الخطة ثقافة السلام واللاعنف. والهدف ١٦ تحديدا من أهداف التنمية المستدامة بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، يضع الأساس للعمل المشترك. والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

يبرز ضرورة الحد من جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة والاستغلال، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لمكافحة الجريمة والفساد، مما يجعلها أكثر شفافية وخاضعة للمساءلة وأكثر فعالية. ولا يمكن ذكر العلاقة بين السلام والاستقرار والتنمية بشكل أكثر وضوحا.

إن تحديد آليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها يتيح فرصة للانخراط في تفكير مشترك في كيفية تعاون الأجهزة المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى لجنة بناء السلام، لترجمة الخطة إلى تدابير سياسية ملموسة ومتسقة تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته.

يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتفاعل مع مجلس الأمن بشكل منتظم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وهناك العديد من هذه المسائل، ومنها: النهوض ببناء المؤسسات وتحسين الحوكمة والحاجة إلى الإدماج الاجتماعي بوصفه عنصرا أساسيا للسلام المستدام ودور النساء والشباب في ذلك السياق والعواقب المترتبة للأزمتين الاقتصادية والمالية على الاستقرار العالمي والأثر المترتب عن التدهور البيئي في المجتمعات الضعيفة.

وبوسع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسهم، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بالكثير في كل بُعْد من أبعاد التنمية المستدامة، وبالتحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي سياق إسهامها في هدف السلام إجمالا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون بمثابة نظير لمجلس الأمن بغية اعتماد نهج كلي حقاً إزاء السلام والأمن، وهو النهج الذي حدده قادة العالم باعتباره الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج مستدامة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مستعد للعمل جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن بخصوص طرائق ذلك التفاعل، سواء من خلال تفاعلٍ أكثر منهجية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك أو عبْر إنشاء فريقٍ عاملٍ مخصص.

إنَّ من شأن مناقشة اليوم أن تمهِّد السبيل إلى اتِّساق متجدد بين هيئات الأمم المتحدة وإلى التعبئة في ما يتعلق بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو أمر يمكن لمجلس الأمن أيضا الإسهام فيه بقدر كبير. وإنني لعلى ثقة بأنَّ استعدادنا للعمل معاً وللاستفادة من هيئات كلٍّ منا على النحو الأمثل سيكون أقوى من الانقسامات السياسية والمؤسسية بيننا. ويمكن لمجمل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها هيئتاها الرئيسيتان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، أن توفر بصورة جماعية دعما وتوجيها قويين ومتكاملين في مجال السياسات لقضية السلام والتنمية، وذلك في إطار ولايات واختصاصات كل منها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أحيِّيكم وأشكركم، سيدي الرئيس، أنتم والرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت تماما صباح اليوم. وأرحب أيضاً بالإسهامات القيِّمة جداً لمقدِّمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة، وهم نائب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إنني أتكلم اليوم بالنيابة عن الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا – ستة بلدان من ستِّ مناطق مختلفة من العالم. إننا ستة أعضاء في مجلس الأمن ملتزمون بالتعاون والعمل معاً بشأن مجموعة المسائل المعروضة علينا اليوم، بما في ذلك بلدي بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. ولدينا رغبة مشترَكة في جعْل أساليب عمل المجلس وتفاعلاته

مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى أكثر فعالية لكي تجسِّد الوقائع المعاصرة بشكل أفضل، كما ذُكِر صباح اليوم.

إنَّ هذه المناقشة المفتوحة السنوية تتعلق بما هو أكثر بكثير من مجرَّد أساليب عمل مجلس الأمن. إنها تدور حول ثقافة صنع القرارات وفعالية المجلس. وهي تتعلق أيضاً بصميم أداء المجلس وقابليته للمساءلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة وميثاقها. والأزمات الحالية التي تواجه الأمم المتحدة والصعوبة التي يجدها المجلس في الاستجابة لتلك الأزمات بفعالية تدل على الحاجة إلى نهج جديد.

إنَّ التغييرات الهامَّة تكون مدفوعة بالممارسة وأخذ زمام المبادرة وإعطاء القدوة بقدر ما تدفعها الأحكام والإجراءات. ومع أنَّ هناك أفكاراً جيدة بشأن أساليب العمل ترد في مذكرة الرئيس المفاهيمية (S/2015/793، المُرفق)، التي تَوافق عليها المجلس، فالمعضلة هي أنَّها صيغت بلغة غامضة وأنها لا تُنفَّذ غالباً، حتى أنَّ بعض أعضاء المجلس يقاومون تنفيذها. وهذا يجسِّد الانفصام بين أساليب عمل المجلس وهذه المناقشة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وسيجد المجلس حلولاً ويُحسِّن أداءه عن طريق تكييف أساليب عمله بوسائل مبتكَرة لتلبية احتياجات حالاتٍ محددة، وليس نتيجة الأعمال العامة التي يقوم بها الفريق العامل غير الرسمي، مع أنه ينبغي للأخير أن يؤسس عمله المستقبلي على نقاط العمل المشتركة المنبثقة عن نتائج هذه المناقشة المفتوحة.

ويجب على المجلس أن يتخلَّص من القيود التي تعوق حتى طريقة مناقشته للمسائل، ناهيك عن كيفية اتخاذه للقرارات. ومع أنَّ توافق الآراء بشأن الإجراءات يمثل هدفا نهائيا، فإنه ينبغي عدم رفعه إلى درجة أن يكون لدينا حق النقض من قِبَل ١٥ عضواً، ليس في المجلس نفسه فحسب، بل في هيئاته الفرعية أيضاً، بما في ذلك لجان جزاءاته. فهذا لم يكن مقصد الميثاق مطلقاً. وعلى جميع أعضاء المجلس مسؤولية إيجاد حلول لتحسين عملياتنا وثقافتنا وللعمل على جميع مستويات دبلوماسيتنا. ولهذا السبب، عززنا زيادة الحوار بين الممثلين الدائمين بشأن أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عقد جلسة شهرية لمناقشة كيفية عملنا معاً بشأن المسائل المعروضة علينا.

وإننا بحاجة أيضاً إلى أساليب عمل يترتب عليها تركيز سياسي فعال في أعمال المجلس. وعلى أعضاء المجلس أن يُظهِروا المزيد من الانضباط وضبط النفس في طائفة المبادرات التي يجري النظر فيها أو اتخاذها، والتي يستغرق العديد منها وقتاً ثميناً وتصرفنا عن حل المشاكل الحقيقية وعن العمل الدبلوماسي ولا يكون لها سوى تأثير عالمي محدود. وأمامنا أيضاً شوط ينبغي أن نقطعه على صعيد التركيز والتفاعل بغية ضمان أن تكون المناقشات المفتوحة منتدىً مفيداً لتبادل الآراء بين المجلس وبقية المنظمة. ومن الضروري أن تكون أكثر من مجرد منبر للدول لتسجيل مواقفها الوطنية.

وبدقيق العبارة، قد لا يكون حق النقض أسلوب عمل ولكن له تأثير سلبي كبير – أثر تعاقبي – على أساليب عمل المجلس، حيث يُستبعَد بشكل روتيني الأعضاء المنتخَبون، لا لسببٍ سوى العادة. ويجب أن تكون هناك عملية أكثر شمولا لإعداد القرارات والبيانات الرئاسية. وجميع أعضاء المجلس بحاجة إلى الحصول على فرصة للمشاركة والإسهام بصورة جدّية. وهذا طلب بسيط، لكنه يشكل الاستثناء وليس القاعدة في ظل الممارسات الحالية للمجلس.

ويمكن القول إنَّ استحداث نظام القائمين بصياغة الوثائق في الآونة الأخيرة قد حسَّن كفاءة المجلس. فهو يضمن أن تكون المشاريع الأولى لمعظم وثائق المجلس من إعداد وفود لديها معرفة متَّسقة وخبرة طويلة بالمسائل. ولكنه يقلِّص أيضاً فرص مشاركة أعضاء المجلس على نطاق أوسع، ولا سيما الأعضاء المنتخَبين، ويزيد بشكل كبير من مخاطر صياغة وثائق

المجلس بشكل لا يخدم سوى مصالح الأعضاء الدائمين. وبالتالي، فإن هذا النظام يتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يقوم عليه الميثاق.

وينبغي لنا جميعا أن نشعر بحس من المُلكية في عمل المجلس، وينبغي ألا نستبعد الآخرين من عرض أفكارهم بشأن صياغة النصوص. وكلما كان ممكنا، نريد أن نشجع على التغييرات في نظام صياغة وثائق المجلس. تلك طريقة واضحة لضمان الاستمرارية اللازمة، مع شمول الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، والاستفادة مما لديهم من دراية هامة، سواء أكانت إقليمية أو من خلال ترؤسهم للهيئات الفرعية أو بعض المصادر الأخرى.

وكما أوضح اليوم مقدمو الإحاطات الإعلامية الثلاثة، فإنه يتعين على المجلس أن يحسن من تعاونه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والأجهزة الإقليمية، وهيئات ومكاتب الأمم المتحدة. وثمة طريقة بسيطة لتحسين التفاعل تتمثل في احترام أعضاء المجلس لدور الرئاسة في تنظيم الأعمال العادية للمجلس لذلك الشهر من الرئاسة. وينبغي أن يشمل ذلك ترتيب التفاعل مع الأمانة العامة، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع هيئات أخرى من قبيل لجنة بناء السلام التي لرأيها وقدرتها على الإنذار المبكر أهمية مباشرة لعمل المجلس. كذلك علينا أن نكون أكثر جدية حيال دعم الشراكات والأدوار التكميلية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والنظراء، لا سيما الاتحاد الأفريقي، في منع نشوب التزاعات وإدارتها. وفي ذلك المسعى، من المهم أيضا تحسين المشاورات والتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة، خاصة فيما يتعلق بالولايات وتطويرها وتجديدها. إن المعرفة والتحديات التي تكتسبها في الميدان تعتبر ميزة يجب على المجلس أن يأخذها في الاعتبار عند مناقشة ولاياته.

أما عملية تعيين الأمين العام التي تتضمن تعاونا وثيقا من جانب المجلس مع الجمعية العامة فستكون الشغل الشاغل لجميع أعضاء المنظمة في السنة المقبلة. وليس من المقبول أن المجلس يسير متثاقل الخطى في المشاركة اللازمة بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسائل ذات أهمية مباشرة للدول الأعضاء. وذلك أمر يكتسي أهمية خاصة في ضوء النداء القاطع الذي وجهته الجمعية العامة في ذلك الصدد من أجل الحوار وعملية أكثر شفافية وشاملة في صنع القرار بشأن هذه المسألة بالذات، وهو نداء نؤيده جميعا.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون، ورئيس الجمعية العامة، ليكتوفت والسيد يورغنسن على ملاحظاتهم وعلى ضبط الإيقاع اللازم للمناقشة. أود أن أتكلم بإيجاز عن الأساليب الأخيرة لتحسين العمل وعن أهمية دور لجنة بناء السلام قبل أن اختتم ببضع كلمات عن اختيار الأمين العام المقبل.

في الوقت الذي يسعى فيه مجلس الأمن جاهدا للتصدي لهذه التهديدات الشديدة والمعقدة للسلم والأمن الدوليين، فإن لدى المجلس التزاما بالنظر في كيفية التكيف مع وظائفه وتحسينها. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل استكشاف الكيفية التي يمكنه بها تحسين أساليب عمله والترحيب بالاقتراحات المتعلقة بكيفية القيام بذلك على أفضل وجه. ولدى رئاسات المجلس حرية التصرف في الابتكار، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي يترأسه باقتدار كبير السفير غاسبار مارتنس، ممثل أنغولا، إنما هو مجال آخر نسعى فيه إلى تحسين الطريقة التي يعمل بها المجلس. لقد أحرز الفريق العامل غير الرسمي تقدما كبيرا

خلال السنوات القليلة الماضية ابتداء باعتماده مجموعة من المذكرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، وذلك ابتداء من توضيح دور المشاركين في صياغة الوثائق إلى تحديد عملية تسلم الهيئات الفرعية من رئيس إحدى الهيئات الأخرى إلى رئيس هيئة أخرى. ومما هو وثيق الصلة جدا بعمل اليوم أن الفريق العامل غير الرسمي قد قام بالجزء المترتب عليه لتحسين الحوار مع غير أعضاء مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المذكرة S/2013/515 المتعلقة بالموضوع. ذلك يقودني إلى جزء من تلك المذكرة أريد أن تسليط الضوء عليه وهو التزام المجلس بصيغة آريا وغيرها من الصيغ.

إن وفد بلدي نصير كبير لعقد جلسات وفقا لصيغة آريا. فعقد جلسات وفقا لصيغة آريا، يوفر في أفضل حالاته مجالا هاما لنا للاستماع إلى وجهات النظر الأخرى بالإضافة إلى وجهات نظر غير الأعضاء، وهي طريقة تتيح لنا للاطلاع بصورة غير رسمية على قضايا صعبة مدرجة في جدول أعمالنا. وبعد جلسة الأربعاء بشأن دعم ضحايا الإرهاب التي انعقدت وفقا لصيغة آريا واشتركت في رئاستها إسبانيا والولايات المتحدة، يكون المجلس قد عقد حتى الآن ١٣ جلسة بصيغة آريا في عام ٢٠١٥، حيث دعا إلى المشاركة في عملنا طائفة واسعة من أعضاء المجتمع المدني. توفر تلك الجلسات فرصا لنا للاستماع مباشرة من أفراد يمرون بظروف صعبة للغاية، والعديد منهم لدية قوة كبيرة للغاية لتذكيرنا بالخسارة البشرية التي تصاحب النزاعات. فعلى سبيل المثال، في العام الماضي استمعنا من قادة المجتمع المدني إلى نشطاء من سوريا والقرم، واستمعنا إلى أشخاص مهددين، وهؤلاء الأشخاص من المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد عقدنا خمس جلسات وفقا لصيغة آريا مع لجنة التحقيق بشأن سوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

نريد أيضا أن نبرز أهمية بناء السلام. في مرحلة لاحقة من الجلسة، سوف يناقش السفير سكوغ الموضوع بمزيد من التفصيل. ولا يزال مجلس الأمن يرحب برؤساء مختلف التشكيلات القُطرية المحددة التابعة للجنة بناء السلام للمشاركة في جلسات مجلس الأمن. إن مجلس الأمن والكيانات الأخرى التابعة للجنة بناء السلام في قيامها بمهمتها الاستشارية توفر معلومات قيمة تحصل عليها من أصحاب المصالح المتنوعين في الميدان في الدول الخارجة من نزاعات. ونقدر بدرجة كبيرة دورها في الميدان في بناء المؤسسات لإعطاء فرصة حقيقة لتحقيق الاستقرار والتنمية. ونتطلع قدما إلى المشاركة في عملية استعراض هيكل حفظ السلام لعام ٢٠١٥، ونأمل أن توضح الكيفية التي يمكن أن يعمل بها معا مجلس الأمن ومجلس بناء السلام، والقيام بأدوار متمايزة ولكنها مكملة لبعضها البعض بمشاركة البلدان التي تتعافى من حالة الضعف وحالة النزاع.

أخيرا، إن الجمعية العامة ومجلس الأمن بوصفهما جهازين رئيسيين متكافئين تابعين للأمم المتحدة لكل منهما دوره المحدد في اختيار الأمين العام وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الامم المتحدة. وتؤيد الولايات المتحدة أن يكون للأعضاء فهم لوجهات نظر المرشحين المحتملين لمنصب الأمين العام، وتؤيد عملية اختيار الأمين العام التي تسترشد بمبادئ الشفافية والشمولية، والبناء على أفضل الممارسات ومشاركة جميع الدول الأعضاء كما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩. وكما اتفقنا في ذلك القرار، تتوق الولايات المتحدة إلى عملية تؤدي إلى تعيين أفضل مرشح محتمل لمنصب الأمين العام – يُجسد أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة ويُظهر التزاما شديدا بمقاصد ومبادئ المنظمة. وبتجديد قرار تنشيط أعمال الجمعية العامة الموجود لدينا، نعتقد أنه تمت تهيئة مناخ مفضٍ

لعملية اختيار الأمين العام المقبل. ونتوق إلى استمرار المشاركة خلال هذه الفترة الهامة في تاريخ المنظمة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على تنظيمها لهذه المناقشة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن بما في ذلك مسألة إجراءات اختيار الأمين العام المقبل للأمم المتحدة. كما أشكر نائب الأمين العام، السيد إلياسون؛ ورئيس الجمعية العامة، السيد ليكتوفت؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد يورغنسن، على البيانات التي أدلوا بها.

إن الرئاسات المتعاقبة لفريق مجلس الأمن غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لم تدخر وسعا في تحسين أساليب عمل المجلس، وتشجيع زيادة الشفافية في أنشطة المجلس وتعزيز تفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وحينما ننظر إلى إحصاءات الجلسات العلنية السنوية والقرارات المتخذة بالإجماع والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، نلاحظ أنه أحرز تقدم لا يمكن إنكاره. فعلى سبيل المثال، من ضمن الجلسات الرسمية المعقودة في عام ٢٠١٤ والبالغ عددها ٢٦٣ جلسة، عقدت ٢٤١ جلسة علنية و ١٥ اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة. ومن ضمن القرارات الـ ٦٣ التي اتخذت في ذلك العام، اتخذ ٦٠ قرارا بالإجماع. ومع ذلك، ينبغي ألا تحجب زيادة تواتر الجلسات العامة، وهي في أغلب الأحيان لا تتخذ قرارات ملموسة، الضرورة القصوى للمزيد من الإصلاح النوعي.

ويشكل عجز المجلس خلال عدة عقود عن التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية وعدم إحراز أي تقدم لفترة خمسة أعوام تقريبا في تسوية الأزمة السورية دليلا وافيا على أن هذا الجهاز لا يضطلع بولايته بطريقة فعالة ومتسمة بالمسؤولية في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب تقييم فعالية مجلس الأمن في ضوء هذه النتائج فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها على السواء.

وفي هذا الصدد، تؤيد تشاد الاقتراح الذي قدمته فرنسا ومفاده أن يعتمد الأعضاء الدائمون الخمسة مدونة لقواعد السلوك بغية الرفض الجماعي لاستخدام حق النقض (الفيتو) حينما ينظر المجلس في حالات تنطوي على جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. ومع ذلك، لا نزال متشككين في فعالية هذا التقييد المبكر للغاية لاستخدام الفيتو، نظرا لأن من له هذا الحق يتمتع بالحرية لاستخدامه حتى في تلك الظروف الاستثنائية إذا رأى أن مصالحة الحيوية معرضة للتهديد. ولذلك، من الأهمية بمكان إيضاح معالم هذا الاقتراح. ومع ذلك، وفي رأينا المتواضع، إن أفضل طريقة للحد من سوء استعمال الفيتو هي من خلال إصلاح الميثاق.

وخارج هذا السياق الخاص، فإن مبدأ الفيتو نفسه، الذي يمنح لإحدى فئات العضوية، يستحق دراسة خاصة بهدف إصلاح مجلس الأمن. فأفريقيا، وهي ضحية إجحاف تاريخي، وموطن بليون شخص تقريبا، في الوقت الحالي هي القارة الوحيدة في العالم التي لا تحظى بتمثيل دائم أو بحق الفيتو، بل الأسوأ من ذلك، أنها لا تحظى حتى بإمكانية سماع صوتها. وستتوقف شرعية مجلس الأمن ومصداقيته وفعالية عمله في المستقبل على مشاركة جميع أعضائه وعلى قدم المساواة. وتؤكد تشاد مجددا على التزامها بالموقف الأفريقي المشترك بشأن هذه المسألة.

ويضطلع أعضاء المجلس المنتخبون بأعمال متميزة في الهيئات الفرعية والأفرقة العاملة التي يتولون رئاستها ويديرون أعمالها. ونظرا لأهمية دور هذه الهيئات، فإننا ندعو إلى إجراء عملية أكثر انفتاحا وشمولا في تعيين رؤسائها. ويبدو من الظلم أن أي ميسر يعينه الأعضاء الدائمون يختارهم على هواه.

وأيضا، نرى أن زيادة الشفافية وتحسين التفاعل مع الدول الأخرى دالة لوصول الأخيرة إلى الهيئات الفرعية وأعمالها.

وبالمثل، يبدو دور القائم بالصياغة، وهو مخصص لفئة الأعضاء المسؤولين عن إعداد مشاريع القرارات والإعلانات، وكأنه نشاز تاريخي وشكل من أشكال الوصاية ينبغي التخلص منه. ونرى أنه حان الوقت لتمكين الأعضاء الأفارقة في المجلس من الاضطلاع بهذه الوظيفة للقيام على الصياغة بشأن المسائل المتعلقة بأفريقيا. كما ينبغي أن يكون الحال كذلك في العمليات الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيكون من المستصوب أيضا تشجيع مشاركة لجنة بناء السلام ورؤساء تشكيلاتها القطرية في الجلسات العامة لمجلس الأمن، بالنظر لإسهاماتهم القيمة في عملية تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

وفي السياق ذاته، نشدد على أهمية زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وآلياته دون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، على المجلس زيادة تعزيز الدبلوماسية الوقائية لتجنب استمرار ضرورة الرجوع إلى الفصل السابع من الميثاق.

ويكمن في صميم مناقشة اليوم، في جملة أمور، التعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الجمعية العامة، فيما يتعلق باختيار الأمين العام المقبل. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي يشكل خطوة رئيسية إلى الأمام. وتؤيد تشاد بقوة مبدأ انتخاب الجمعية العامة للأمين العام المقبل لفترة ولاية واحدة من ضمن قائمة تضم عدة مرشحين. ونأمل أن يبدي مجلس الأمن والجمعية العامة تفاهما متبادلا كبيرا بشأن هذه المسألة. وآن الأوان، بعد ٧٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، لكي يأخذ إجراء تعيين الأمين العام بعين الاعتبار الواقع الجديد للعالم ويرتقي إلى مستوى توقعات البلايين الـ ٧ سكان الكوكب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن جاز لي القول، يبدو أن لدينا مشكلة صغيرة في بعض أساليب عمل المجلس لأنه حينما يأخذ المتكلمون الكلمة بلغات غير الإنكليزية تكون الترجمة الشفوية الإنكليزية عالية الصوت بحيث يمكن أن نسمعها في القاعة. وبالتالي يصبح من الصعب للغاية أن نقدر اللغة الفرنسية الجميلة، على سبيل المثال، التي يتكلم بها الممثل الدائم لتشاد حق قدرها. ويبلغني الخبراء بأنه لا بد أن يكون لدى أحد ما iPhone أو iPad مفتوحا إلى أقصى حد. ولذلك، إذ نحاول حل هذه المشكلة الصغيرة المتعلقة بأساليب عمل المجلس، أرجو من جميع الأعضاء ضبط أجهزتهم الإلكترونية وحواسيبهم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): آمل أن أتمكن من حل تلك المشكلة من خلال التكلم باللغة الإنكليزية. أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وعلى كل المبادرات التي اتخذتها الرئاسة حتى الآن، وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

كما قلت خلال المناقشة الختامية التي جرت في شهر حزيران/يونيه (انظر S/PV.7479)، يدهشني في أحيان كثيرة مدى الطابع الرسمي لأساليب عملنا. حتى في اجتماعاتنا غير الرسمية المزعومة، هناك الكثير من البيانات المعدة، وعدد قليل جدا من المناقشات الحقيقية. لذلك، ومن أجل إدخال المزيد من التفاعل على هذه الجلسة، سأطرح اليوم ثلاثة أسئلة فقط، ثلاث مجموعات منها في الثلاث دقائق المخصصة لي. وآمل ألا يتردد المتحدثون الآخرون في الرد في بياناتهم، أو بشكل شخصي بعد ذلك، أو، في الواقع، عن طريق الرد علي على تويتر، حيث أن عنواني هو matthewrycroft1 @.

فيما يخص مجموعة أسئلتي الأولى، أود الاستماع إلى أفكار بشأن تحسين التفاعلات اليومية للمجلس. وكيف يمكننا تحقيق المزيد من الشفافية؟ وكيف يمكننا تحسين المشاركة؟ وفيما يخص الكفاءة، ما الذي لا يزال يمكننا القيام به للالتزام بالجداول الزمنية، والالتزام بالوقت المحدد، عند إلقاء بياناتنا؟ وسيؤدي قيامنا بذلك لتخصيص المزيد من الوقت لاستكشاف الآفاق، أو للاستماع للأشخاص من الميدان، بما في ذلك من خلال الاجتماعات بصيغة آريا. وإذا قدمت لنا أفكار، فإننا سنطبقها الشهر المقبل خلال رئاستنا. لقد أعلمنا المجلس.

وفيما يتعلق بمجموعتي الثانية من الأسئلة، أود أن أتساءل عن جدوى وجود أساليب عمل جيدة، إن انعدمت الرغبة في استخدامها على نحو فعال. وما الجدوى منها، عندما يمكن لعضو واحد إيصال أفضل أساليب العمل إلى طريق مسدود من خلال استخدام حق النقض؟ أنا فخور بانضمام المملكة المتحدة، لمدونة السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ولن نصوت معارضين أبدا لأي إجراء ذي مصداقية يتخذه مجلس الأمن، لوقف الفظائع الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. إذا انضم إلينا أعضاء آخرون، دائمون أو غير دائمين، فسوف نبعث رسالة قوية بأن المجلس يمكن أن يحقق نتائج حقا، حينما يكون ذلك أمرا بالغ الأهمية. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن تعيين الأمين العام المقبل. لقد رحبت بالبيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة هذا الصباح. ألن يوجه، تعيين الأمم المتحدة لأقوى مدافع عنها بطريقة عادلة وشفافة ومنظمة، رسالة مرحبا بها للغاية؟ وتعيين امرأة لشغل هذا المنصب أكثر تأثيرا. لذلك، ما الذي ينبغي القيام به، إلى جانب زيادة عدد المرشحات ذوات المصداقية إلى أقصى حد ممكن؟

ثالثا، ما الذي يمكننا القيام به لضمان عدم اقتصار عمل المجلس على مجرد إنهاء الصراعات، بل أيضا على تجنب نشوب أخرى في المستقبل؟ لقد اتخذنا من خلال الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، خطوة جيدة إلى الأمام، لكن يمكننا القيام بأكثر من ذلك. إن المملكة المتحدة بصدد التخطيط لعقد أول جلسة على الإطلاق لوزراء التنمية الشهر المقبل في مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة. وما الذي لا يزال يتعين علينا القيام به لربط مختلف أجزاء الأمم المتحدة، وربط خطتنا للتنمية بعملنا في المجلس بشأن السلم والأمن؟.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر المجلس بأن ممثل أنغولا ألقى بيانا، الغاية منه أن يكون أيضا بالنيابة عن الأردن وإسبانيا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا. وبالتالي، فإنه من المفهوم أن هؤلاء الأعضاء في المجلس لن يأخذوا الكلمة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم المفيدة.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. ففي نهاية المطاف، بينما يضع ١٥ عضوا فقط في المجلس معايير ملزمة قانونا، يتعين على مجمل الـ ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها. لذلك، تكتسي المساءلة والشفافية والانفتاح في عمل المجلس، أهمية قصوى. وأصبحت الإحاطات الإعلامية التي تقدمها في بداية ونهاية الشهر الرئاسة ورؤساء الهيئات الفرعية إحاطات روتينية، ويجري عقد المزيد من جلسات المجلس بشكل مفتوح.

إننا نرحب بحقيقة إحاطة المزيد من لجان الجزاءات الآن للمجلس بشكل علني. وفي رأينا، ينبغي أن تصبح هذه الممارسة اعتيادية، لأنها تتيح لنا أن نفهم بشكل أفضل ما تقوم به تلك الهيئات، وهذا اساسي للتنفيذ الأفضل، سواء لنُظم الجزاءات أو تدابير مكافحة الإرهاب. ولا سيما فيما يتعلق بلجنة مكافحة الإرهاب، فإننا نعتقد أنه ينبغي لها الانخراط مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل رفع مستوى

الوعي، وتوفير منبر لتبادل أفضل الممارسات والأفكار حول أفضل السبل للتصدي لخطر الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتحقيقا لهذه الغاية، سعى وفد بلدي إلى زيادة عدد جلسات الإحاطة الإعلامية المفتوحة والمناسبات الخاصة للجنة مكافحة الإرهاب، ومن خلالها معالجة بعض القضايا التي قد لا تكون مدرجة على جدول الأعمال العادي للجنة. ما من شيء عادي بشأن تهديد الإرهاب هذه الأيام وانتشاره، ويجب على آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد.

في أواخر العام الماضي، اتخذت إدارة الشؤون السياسية، خطوة مفيدة بالجمع بين لجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في إطار إحاطة غير رسمية. وينبغي لهذه الاجتماعات ألا تكون عرضية، خاصة مع استمرار الفجوة، بين التقييم والمساعدة، وفي هذا الخصوص، بين الهيئات التي لديها ولايات من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن نتغلب على عقلية الصومعة، وضمان استجابتنا بشكل مشترك وسريع لشواغل واحتياجات البلدان للمساعدة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بلجان الجزاءات، سعينا إلى العمل بنشاط مع البلدان المعنية وجيرانها، ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. لقد قمنا بذلك بهدف تحسين فهم الحالة الماثلة أمامنا، وكيف تؤثر القرارات التي نتخذها على التطورات الميدانية، بما في ذلك المخاوف التي ربما تكون لدى البلدان، جراء تأثير الجزاءات، واحتياجاتها ذات الصلة في مجال بناء القدرات. ونعتقد أن هذه ممارسات جيدة ينبغي أن تستمر. كما ينبغي مواصلة تشجيع الزيارات التي يقوم بها رؤساء الهيئات الفرعية للبلدان المعنية. وبطبيعة الحال، كما أشار نائب الأمين العام، يجب إدارة تسليم المهام من رئيس إلى رئيس بشكل أفضل وتبسيطه. وينبغي لنا أن نعزز قدرة الأمانة العامة على تقديم المساعدة الكافية للجان الجزاءات في عملها. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار العمل الذي قام به العام الماضي أحد أعضاء المجلس، ونأمل أن نتمكن من المضي به قدما، مع وضع المصالح العليا للبلدان المعنية في صلبه.

حيثما كان ذلك مناسبا، ينبغي أن ننظر أيضا في توثيق التعاون بين الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. لقد كانت لنا تجربة إيجابية، سواء من حيث المضمون أو الأسباب العملية، مع عقد اجتماعات مشتركة بين لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وكذلك بين لجنة الجزاءات المعنية باليمن، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. لأنها توفر الوقت لكل من الخبراء ومقدمي الإحاطات الإعلامية، ويمكن أن تساعدنا على التعامل بشكل أفضل مع الطلب المتزايد على أماكن عقد الاجتماعات، وخدمات الترجمة الشفوية.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها إدارة الشؤون السياسية لوضع قوائم جزاءات موحدة، وتوفير معلومات أكثر منهجية على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، ووسائط التواصل الاجتماعي. وتتيح البيانات الصحفية وغيرها من أشكال المشاركة الإعلامية من جانب الهيئات الفرعية ذات الصلة أو رؤسائها، رغم أن هذه الممارسة ليست شائعة، سبلا إضافية للتواصل ونشر المعلومات ذات الصلة، وينبغي مواصلة استكشافها.

وإذ نتكلم عن المواقع على شبكة الإنترنت، فإننا ندعو أعضاء المجلس لإلقاء نظرة جديدة على إمكانيات تعديل هيكل التقرير السنوي لمجلس الأمن، بما يتماشى مع واقع

عصر المعلومات. لقد قدم وفد بلدي عددا من المقترحات في هذا الصدد، كما ذكر ممثل نيوزيلندا، إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونحن منفتحون على المزيد من التواصل حول هذا الموضوع مع جميع أعضاء المجلس.

ومع سعي المجلس لمعالجة عدد غير مسبوق من الأزمات في وقت واحد، فإن الاستخدام الأفضل لبند جدول الأعمال المعنون ''أية مسائل أخرى'' خلال المشاورات سيكون موضع ترحيب. والخيار المفيد الذي يمكن أن يعزز النهج الوقائي للمجلس، هو القدرة على التحلي بالمرونة من خلال استخدام بند جدول الأعمال المعنون ''أية مسائل أخرى'' والإحاطات الإعلامية غير الرسمية، التي تهدف إلى تحديد الأزمات المحتملة، التي يقدمها الأمين العام أو إدارة الشؤون السياسية أو فيما يخص هذه المسألة، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لأن انتهاكات حقوق الإنسان عادة ما تكون بمثابة إرهاصات لمشكلة أكثر خطورة ستقع في المستقبل. وفيما يتعلق بعبء العمل الكبير المتزايد للمجلس، نعتقد أن هناك مجالا للتحسين من خلال استعراض دورات الولايات الحالية، لجعل الامور أسهل قليلا، خاصة في الحالات التي تظل الحالات فيها مستقرة لفترات طويلة من الزمن، وقد لا تبرر الوتيرة الحالية للمداولات التي تعقد بشأنها، كما هو الحال على سبيل المثال، فيما يخص الجلسات ربع السنوية بشأن كوسوفو.

وفي رأينا، يجب على أعضاء المجلس إدخال ''التفاعلية'' مرة أخرى على المناقشات التفاعلية. ويجب علينا الاستفادة من الاجتماعات النادرة مع قادة القوات وقادة الشرطة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الأطراف الفاعلة ذات الصلة من أجل الانخراط في تبادل وجهات النظر بشكل حقيقي، لا يقتصر على قراءة بيانات معدة مسبقا. وبالمثل، فإن هناك مجالا لتحسين الحوار الذي يجريه المجلس مع لجنة بناء السلام. وبينما يقدم رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، إحاطات إعلامية أمام المجلس أحيانا، يمكن استخدام خبراتهم ووجهات نظرهم، على نطاق أوسع، وفي المشاورات كذلك.

وتظل المناقشات المفتوحة أداة مهمة للغاية بالنسبة لعمل المجلس. غير أنه ينبغي إيلاء المزيد من التفكير في هيكلتها على نحو أفضل. وبصراحة، من المؤلم أن نرى وزراء من بلدان ليست أعضاء في المجلس يتكلمون أمام المجلس ولا يصغي إليهم سوى خبراء مبتدئين، أو التفكير في زملائنا الذين يأخذون الكلمة الساعة ٢٠/٣٠ ليتكلموا عن مسائل في غاية الأهمية.

وتبقى تلك المسائل مفتوحة، وإن كان عدد من الوثائق المفيدة قد اعتمد بالفعل. والوثائق السابقة للمجلس تتضمن مؤشرات مفيدة ينبغي النظر فيها مجدداً ومعالجتها مرة أخرى.

وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة التي جرت في الشهر الماضي، اجتذب عدد من الفعاليات المكرسة لمسألة تقييد حق النقض عدداً كبيراً من المشاركين. فليس من المقبول أبداً أن يُستخدم حق النقض لحماية الجناة لا الضحايا، مثلما حدث بالنسبة لسورية أو حادث إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء رحلتها رقم MH-17. وليتوانيا تؤيد المبادرات ذات الصلة تماماً، بما في ذلك الدعوة لاعتماد مدونة سلوك لذلك الغرض. والعجز عن إخضاع الجناة للمساءلة يغذي الإفلات من العقاب. والعجز المتكرر عن ذلك يضع مصداقية المجلس على المحك. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستفيد من الأدوات المتاحة على نحو أفضل من أجل تحقيق العدالة، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، سواء في ما يتعلق بالإحالات الجديدة أو متابعة الإحالات الراهنة.

أخيراً، أود أن أتطرق إلى مسألة انتخاب الأمين العام القادم. فكما تبوأت الأمم المتحدة مكانها الصحيح في القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يفي اختيار المسؤول الأول في

الأمم المتحدة بمعايير القرن الحادي والعشرين. فسوف يتولى هو أو هي واحدة من أصعب الوظائف على وجه الأرض. ولأول مرة، كما ذكرنا رئيس الجمعية العامة اليوم، فإن قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، يتوخى نشاطاً مشتركاً بشأن الموضوع.

وبالرغم من واقعيتنا بشأن نطاق التغيير الذي نتوقع أن يكون محدوداً على المدى القصير، فإننا نظل مقتنعين بأن زيادة الشفافية والشمول وتفاعل المرشحين وتنوعهم، بما في ذلك من حيث نوع الجنس، كلها أمور مطلوبة بكل تأكيد في عملية اختيار وتعيين الشخص الذي سيقود الأمم المتحدة في وقت تنتظرنا تحديات ومهام لا سابق لها.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين بالشكر لإسبانيا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها السيد إلياسون، نائب الأمين العام، والسيد ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، والسفير يورغنسن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبفضل الجهود المشتركة لأعضاء مجلس الأمن خلال الأعوام الأخيرة، أحرز المجلس تقدماً لا بأس به في تحسين أساليب عمله. وبتأكيد أكبر على زيادة الشفافية، زاد مجلس الأمن بشكل ملحوظ من عدد الجلسات المفتوحة التي يعقدها، وأولى مزيداً من الاهتمام لإحاطة غير الأعضاء في المجلس علماً بعمله. وغدا عمل المجلس أكثر كفاءة وأفضل تحديداً للأهداف بفضل التحسن في إجراءات عمله. واستخدم المجلس أيضا طرائق مختلفة لتعزيز الاتصالات والتبادلات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجهات الأخرى المعنية.

وعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أساليب عمل المجلس يجسد تماماً الموقف الإيجابي للمجلس واستعداده للاستفادة من آراء عموم الأعضاء لمواصلة تحسين عمله. وفي حين تدعم الصين جهود المجلس المستمرة لتحسين أساليب عمله، فإنها تود أيضاً التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، وفقاً لولاية مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي له أن يركز طاقته وموارده على معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بالقضايا المواضيعية، ينبغي للمجلس أن يعمل بصرامة في إطار ولايته وأن يعزز التواصل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وغيرها. وبهذا التنسيق وتقسيم العمل، يمكن تلافي الازدواجية أو التداخل بين وظائف الأجهزة المختلفة.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يولي أهمية أكبر للدبلوماسية الوقائية والوساطة. وينبغي له كذلك تعزيز ثقافة السلام وزيادة استخدام الوسائل السلمية كالوساطة والمساعي الحميدة لتسوية النزاعات. وينبغي له أيضاً أن يسعى جاهداً إلى التسوية الدبلوماسية للنزاعات ومعالجة الأزمات وتجنب اللجوء إلى التهديد أو استخدام أساليب مثل الجزاءات، كلما أمكن. وينبغي للمجلس أن يتصرف بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن ينخرط في مشاورات أوفى للتوصل إلى توافق واسع. وقبل اتخاذ أي إجراء، ينبغي بذل كل جهد ممكن للوصول إلى توافق من خلال مشاورات ومفاوضات متأنية بين أعضاء المجلس. وينبغي بذل الجهود تجنباً لفرض نص بعينه إذا كان لا يزال موضع خلافات كبيرة، بغية الحفاظ على مصداقية القرار وحجيته.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن يعطي وزناً أكبر لآراء البلدان المعنية وأن يعزز الحوار والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس. فالإصغاء إلى آراء البلدان المعنية سيساعد المجلس

على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية. وينبغي تحقيق الاستفادة الكاملة من آليات مثل الاجتماع مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بعناصر من الشرطة والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام. وينبغي تعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة قبل النشر في بعثات حفظ السلام أو تعديل ولاياتها.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بهذه الأهمية. ونرحب بمشاركة رئيس الجمعية العامة، السيد ماغنز ليكتوفت، ونائب الأمين العام للشؤون السياسية، السيد يان إلياسون، والسفير يورغنسن، ممثلاً لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد كذلك البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

في مواجهة التحديات المعقدة في مجال السلم والأمن الدوليين، مما يقتضي استجابات فعالة وحسنة التوقيت من قبل مجلس الأمن للنهوض بالتسوية السلمية للنزاعات، يقدر بلدنا عقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن تقديراً كبيراً. وهذه المناقشة من شأنها التأكيد مجدداً على ضرورة تعزيز علاقة العمل بين المجلس وسائر الأعضاء والأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة المتعددة الأطراف، في إطار ولاية كل منها. وهذه العملية يجب أن تشتمل على المنظمة برمتها وأجهزتها الفرعية. فإجراء إصلاح شامل للمنظمة أمر ضروري ولا يمكن تأجيله.

ولئن كان قد تم الاتفاق على بعض القرارات وأساليب العمل والموافقة على بعض الوثائق بهدف تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك المذكرة الرئاسية S/2010/507، نعتقد أنها لا تزال أبعد ما تكون عما هو مطلوب للتصدي للتحديات القائمة. وعلاوة على ذلك، لا بد لنا من إيجاد صيغ فعالة للتشجيع على مزيد من الشفافية والشمول، إن كنا نريد تلبية توقعات أعضاء هذه المنظمة والتعبير عن مصالحهم الجماعية. ولا بد لنا أن نفعل شيئاً بشأن وضع النظام الداخلي لمجلس الأمن، الذي بقي بصيغته المؤقتة لمدة ٧٠ عاماً. ولا بد من اعتماد نص محدد ينظم عمل ذلك الجهاز ويضع حداً للطابع التقديري المبالغ فيه لتصرفاته.

وعلى الرغم من تلك النداءات، ما زالت هناك بعض العقبات الرئيسية، كانعدام الشفافية، التي تؤثر سلباً على ديناميات عمل مجلس الأمن وتقوض نتائج تنفيذها في نهاية المطاف. وفي بعض الأحيان، قد تفتقر عملية التفاوض بشأن مشروع قرار إلى الشمول الضروري، وقد تقتصر المناقشات على مجموعة من الأطراف الفاعلة، دون أن تؤخذ آراء الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بعين الاعتبار. ولأن وحدة المجلس عنصر هام لصون السلم والأمن الدوليين، فإن تحقيق ذلك الهدف يتطلب المشاركة الكاملة لجميع أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على ضرورة وضع حد لتلك الأنماط من الممارسات الإقصائية التي تقوض الشفافية والشمول.

ويجب أن نركز الاهتمام على لجان الجزاءات. فالغرض الأساسي من تلك الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، وفي ضوء الحالات الاستثنائية التي تُنشأ في إطارها، هو المساعدة على التسوية السياسية للنزاعات. وهناك عشر لجان للجزاءات، من مجموع ١٦ لجنة قائمة بالعمل حالياً، تتصل ببلدان أفريقية. ولجان الجزاءات ينبغي أن تعمل مع العملية السياسية الجارية جنباً إلى جنب. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون أهدافها محددة بشكل واضح وأن يكون لعملها تاريخ انتهاء واضح.

ومع ذلك، ليس هذا ما يحدث في ظل الممارسة المعمول بها في المجلس حالياً. فبعد إنشائها لأي سبب كان، قد يمتد بقاء لجان الجزاءات لعشرات السنين إذا رغب بعض الأعضاء

الدائمين في ذلك. ولا يستطيع بقية الأعضاء، الأعضاء المنتخبين، أن يفعلوا شيئاً يذكر لمنع ذلك.

وعلى الرغم من أن بوسعهم ترؤس اللجان، إلا أنهم يفتقرون إلى أي سلطة – إن وجدت – لتغيير الأمور. وليس للأعضاء غير الدائمين في المجلس سوى النزر الضئيل جدا مما يستطيعون فعله لتغيير هذه الاختلالات، بالنظر إلى الفئات المعارضة الأخرى التي تعوق إمكانية إجراء التحسينات اللازمة.

ولا ينبغي استخدام الجزاءات أداة سياسية للتمييز ضد البلدان والشعوب. وينبغي ألا ينظر إليها على أنها هدف بحد ذاتها، بل كونها أداة موجهة نحو حل نزاع بعينه. ويجب ألا ينظر إلى لجان الجزاءات على أنها أدوات عقابية فحسب.

وتتمثل المسألة الأخرى التي يجب علينا استعراضها في سلطة القائمين على صياغة القرارات، أي تلك القلة من الأعضاء الدائمين الذين يقررون كيف ومتى وأين تنشأ الولايات وينظر فيها، دون مراعاة للآراء الأعضاء الآخرين في بعض الأحيان. وتستند ممارسة المجلس على أساس التوافق في الآراء عن طريق المفاوضات. ولذلك السبب فإننا نرى أن من المطلوب على وجه السرعة تحقيق الديمقراطية بصورة شاملة في أساليب عمل المجلس، وخصوصا فيما يتعلق بالجزاءات.

وإذ نضع في الاعتبار أن السلام والأمن الدوليين يؤثران على جميع أعضاء المنظمة، وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، فإن من الضروري أن يعقد مجلس الأمن جلسات مفتوحة أو علنية على نحو أكثر تواترا، وذلك لتمكين البلدان، وخاصة تلك التي ما تزال حالاتها قيد النظر، من الإسهام في مناقشة حالاتها بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات. ويكتسي ذلك أهمية أكبر في الحالات التي تشمل المنظمات الإقليمية. وبالتالي، فإن من المفارقات ألا يتمكن ممثل الاتحاد الأفريقي ورئيسه السابق، جواكيم شيسانو، من المشاركة في الإحاطة الإعلامية بشأن الصحراء الغربية المعقودة في نيسان/أبريل (S/PV.7435) بالرغم من أن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي للأمم المتحدة. ونأمل أن يتمكن السيد شيسانو من المشاركة في الجلسة المقبلة بشأن تلك المسألة، وألا تتكرر هذه الحالة مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك، ترى فنزويلا أنه ينبغي أن تشارك البلدان المساهمة بقوات، وفقا للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، في القرارات المجلس المتعلقة بنشر وحداتها في عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوات تلك البلدان إلى تنفيذ أحكام المادة ٤٤ حقا، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين عمل مجلس الأمن وأدواته الرامية إلى تعزيز السلام.

ويجب أن تستند العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على احترام اختصاصات كل منها. ولذلك السبب ينبغي أن يتصدى المجلس بحزم أكبر للمسائل المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء ميل هذا الجهاز إلى تناول المسائل التي تقع خارج نطاق ولايته، وهي المسائل التي تنظر فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الواجب، والتي يمكن النظر فيها من منظور أمني أيضا. وينطبق ذلك على القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن المهاجرين، الذي اتخذه مؤخرا المجلس، وامتنعت فنزويلا عن التصويت عليه. ويرى بلدي أن التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى ينبغي أن يقوم على حفظ التوازن واحترام مهام كل منها بموجب الميثاق.

ونود أن نشدد – في سياق العلاقة الوثيقة والمنسجمة بين المجلس والجمعية العامة – على الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به الأخيرة هذه في انتخاب الأمين العام المقبل. وينبغي أن تسترشد المشاورات بشأن ذلك الموضوع بمبادئ الشفافية والشمول، وينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن، وذلك بإرسال

رسالة مشتركة من رئيسي الهيئتين، بما في ذلك وصف العملية برمتها ودعوة المرشحين لتقديمهم في الوقت المناسب.

وبالتالي، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة بدور أكثر نشاطا في تلك المسألة لكيلا ينتهي بها الأمر إلى تأييد توصية مجلس الأمن فحسب. وينبغي أن تتمكن الجمعية العامة من الاختيار بين عدة مرشحين، مع الأخذ في الاعتبار بالتوازن الجغرافي. ونؤيد بقوة أيضا تسمية مرشحات لشغل المنصب المذكور وتعميم مراعاة مساواة المرأة في المنظمة.

وترى فنزويلا أيضا أن من شأن استعراض آلية صنع القرار في المجلس، وخصوصا حق النقض، أن يكون له تأثير إيجابي على التفاعل بين المجلس والجمعية العامة من حيث أساليب عمله، لا سيما ما يتعلق بكفاءة اختصاص الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نود التشديد مرة أخرى على أن التهديد باستخدام حق النقض قد أدى لإحباط الأماني المشروعة للدولة الفلسطينية بقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، بالرغم من تأييد ذلك من قبل الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة.

ختاما، تدعو فنزويلا إلى إيجاد هيئة ذات تركيز أكثر توازنا وقدرة على تجنب الكيل بمكيالين في تناول المسائل قيد نظرها. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع بصفتنا من الأعضاء غير الدائمين، إلى العمل معا نحو مجلس أمن يأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضائه، فضلا عن الأخذ بتنوع الواقع الجغرافي والسياسي والثقافي في العالم بأسره.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب نيجيريا عن شعورها ببالغ الامتنان لإسبانيا على تنظيم هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وتقديم المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) بغرض توجيه مداولاتنا. ونرحب أيضا بعقد المناقشة بشكل مفتوح. فهي تمكّن المجلس من الاستماع إلى عموم العضوية في الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تحظى باهتمامنا جميعا. ولا ريب أن هذا العدد الكبير من الوفود التي نرى مشاركتها في المناقشة اليوم يمثّل مؤشرا واضحا على اهتمام الدول الأعضاء بأساليب عمل مجلس الأمن.

ونود أن نتقدم بالشكر إلى نائب الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إحاطاتهم الإعلامية.

وأرى أن موضوع أساليب العمل، لا يزال موضوعا للحوار المستمر. ونحن على اعتقاد راسخ بأن التغيير الذي نسعى إليه جميعا سيتحقق تدريجيا، وليس عن طريق الثورة. وبوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يضطلع بدور فريد في الهيكل الأمني العالمي.

مع ذلك، وإذ يضطلع بذلك الدور، فإن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص بوضوح تام على أن المجلس إنما يؤدي مهامه بالنيابة عن الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، فإن من الضروري أن يسيّر المجلس شؤونه بطريقة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة أيضا. ونسلّم بالتغييرات الإيجابية في ممارسات المجلس مؤخرا. وقد تحقق الكثير في جعل المجلس أكثر انفتاحا. ومع ذلك، نرى أن بالإمكان القيام بالكثير، بل ينبغي ذلك حقا.

وفي السنوات الأخيرة تحلى المجلس بالمزيد من الشفافية والشمول عن طريق عقد المزيد من الجلسات العامة على نحو متواتر، كهذه المناقشة، حيث شاركت الدول الأعضاء المهتمة بصورة حرة. وشهدنا أيضا حالات أعطيت فيها الدول الأعضاء المشاركة في المناقشات المفتوحة التي عقدها المجلس حق الرد في المسائل التي تعنيها. ونرحب بذلك بوصفه مؤشرا على استعداد المجلس لمراعاة مصالح الدول الأعضاء الأخرى.

وإن عقد الجلسات بشكل مفتوح في قاعة المجلس لطريقة ممتازة لعمل المجلس مع الدول الأعضاء. ونرى أن من شأن إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للاستماع إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية والتكلم وتقديم منظوراها بشأن المسائل المتعلقة بها يمثّل قيمة مضافة إلى عمل المجلس ويشدد على فعالية المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ويكتسي العمل مع المنظمات الإقليمية أهمية أيضا في تيسير عمل المجلس. وفي الآونة الأخيرة، بذل مجلس الأمن جهودا جبارة لتعميق مشاركته مع المنظمات الإقليمية، في إطار الشراكات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ونود في ذلك السياق، أن ننوه بصفة خاصة بعلاقة المجلس مع الاتحاد الأفريقي.

وأعتقد أنها نقطة انطلاق مشروعة. ولم يكن الطريق ممهّداً – فقد كانت البداية عاصفة بعض الشيء – ولكنها شراكة نود أن نراها تتعزز في مصلحة السلام والأمن في القارة الأفريقية، لأن معظم البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، كما يعلم الأعضاء، هي قضايا أفريقية.

وفيما يخصّ العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، فإن اعتماد قرار الجمعية ٣٢١/٦٩، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ولا سيما الجوانب المتعلقة بتعيين الأمين العام، تشكل خطوة هامة في تقديم المزيد من الشفافية والشمول لعملية الاختيار والتعيين. ويحدونا الأمل في أن تتجلّى الإرادة السياسية المطلوبة في تنفيذ القرار على النحو الذي سيسفر عن نتائج ملموسة.

أما فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، فنحن ندرك الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به في دعم عمل مجلس الأمن. وبوصف لجنة بناء السلام عنصراً حيوياً في هيكل السلام والأمن للأمم المتحدة، فقدعملت جاهدة على الوفاء بولايتها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ومنع تكرار النزاعات، وتحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة وخارجها لأجل استمرار الانخراط في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع وحشد الموارد لدعم السلام. وتشجع نيجيريا الجلسات الإعلامية للتقييم الدوري وتبادل الآراء التفاعلي مع اللجنة. ونعتقد أن تعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس واللجنة هو في الواقع أمر ضروري لتعزيز السلام في حالات ما بعد النزاع. ويمكن للمجلس أن يستفيد من مشورة اللجنة، ولا سيما في مجالات إعادة النظر في الولايات، ووضع نقاط مرجعية واستعراض عمليات السلام.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرّ المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة بأن ''للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمدّ مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك.'' وفيما رأينا تعاوناً كبيراً بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، كان التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يكاد يذكر. ومن المهم الإشارة إلى أن اثنتين من الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – وهما التنمية وحقوق الإنسان، تقعان ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، نود أن نرى زيادة التفاعل بين المجلسين، بالنظر إلى أهمية ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما له من تأثير على السلام والأمن الدوليين. وهذا أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

ومع تطور الوضع على الساحة الدولية وتغيّر ديناميات السلام والأمن العالميين، يجب على مجلس الأمن أن يصبح أكثر تقبلاً لفكرة زيادة المشاركة والتنسيق الوثيقين مع مختلف الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. فهي تضطلع بدور هام في صون السلم والأمن الدوليين. ولا بدّ من إنشاء علاقة التعاون والاتساق والتعايش تلك.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، أودّ أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وقد رأينا ثورة حقيقية في أساليب عمل المجلس، حيث تكلمت أنغولا بالنيابة عن ستة من الأعضاء. وينبغي دعم المبادرات من هذا القبيل – على سبيل المثال، يمكن أن يحذو حذوها الأعضاء الجدد المنضمون إلى المجلس من الاتحاد الأوروبي.

وما فتئ مجلس الأمن يناقش في صيغة مفتوحة مسألة تحسين أساليب عمله منذ عدة سنوات. ونحن نعتقد أن المراجعات الخارجية للحسابات والتقييم الدوري لأساليب العمل تساعد أعضاء المجلس على تحديد المجالات التي يكون فيها مجال للتحسين. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري مرة أخرى أن نذكر بوضوح أن أساليب العمل في حدّ ذاتها والقرارات المتعلقة بالتعديل الممكن لها هي شؤون ينحصر اختصاصها في مجلس الأمن. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهدف الوحيد لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن يكون تحسين فعالية المجلس وكفاءته في تنفيذ مهام الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الرئيسية للمجلس تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. والسماح لأنفسنا بأن ننجرّ وراء الشعبوية لن يؤدّي إلا إلى الإضرار بالعمل.

لقد استمعنا إلى انتقاد للمجلس بأنه في بعض الأحيان يتخطّى صلاحيات هيئات أخرى في الأمم المتحدة. ونحن نتشاطر تماماً تلك الشواغل. ويُدرك زملاؤنا في المجلس جيداً أننا حذرون عندما يتعلق الأمر بالنظر في المسائل المواضيعية في مجلس الأمن، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتلك التي ينبغي أن تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. وقد سمعنا اليوم عن خطط لمناقشة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المجلس – وتحديداً الهدف ١٦. وهذا أمر ليس منوطاً بمجلس الأمن. كان هذا النوع من المناقشة مقرراً قبل أشهر من الإصدار الرسمي للخطة، حتى قبل أن تكون لدى الهيئات المتخصصة – الجمعية العامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يتبع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – إمكانية البدء في العمل على وضع آلية لإجراء استعراض لتنفيذ الأهداف. ولا يمكننا أن نؤيد مثل هذه المبادرات في مجلس الأمن، لأنها تقوّض بشكل خطير اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق. وهذه المسألة يجب أن تعامل بجدية بالغة.

ويجب أن نعترف أيضاً بأن العديد من جلسات مجلس الأمن المكرسة للمسائل المواضيعية تحظى باستجابة رائعة من الدول الأعضاء. ويمكن لعدد المتكلمين في المناقشات المفتوحة أن يتجاوز ١٠٠. وفي أيام كهذه، يبدو وكأن الجمعية العامة قد انتقلت إلى قاعة المجلس. أليس من الأفضل أن تعقد مثل هذه المناقشات في قاعة الجمعية العامة، حيث يمكن أن يتحدث الجميع على قدم المساواة؟

وهناك اتجاه سلبي آخر يتعلق بتنشيط الجمعية العامة. إن جرّ جدول أعمال الجمعية العامة إلى مجلس الأمن يحوّل المجلس وأعضاءه بعيداً عن الوفاء بمهمتهم الأساسية: وهي التركيز على المواضيع والمسائل القُطرية التي يمكن له أن يتخذ قرارات ملموسة بشأنها ويجب عليه ذلك. وربما بسبب الافتقار إلى الوقت وإمكانية الاستثمار المتعمق والمتأنّي للجهود في آليات للتسوية السلمية لكل حالة من حالات النزاع، بناء على مبادرة العديد من البلدان، يتمّ دفع المجلس بشكل متزايد إلى اتخاذ قرارات متسرعة وآليات جزاءات قائمة على اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق. ولا تحقق فعالية مثل هذه القرارات الكثير من التمنّيات. وكثيراً ما تؤدي إلى تفاقم الأزمة ليس إلا.

وقد كان هنالك الكثير من الجدل القائم في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق باختيار الأمين العام المقبل. وعلاوة

على ذلك، لم تكن المناقشة في بعض الأحيان بشأن مسائل موضوعية أو تقنية. ولا يزال أمام الأمين العام ما يزيد على سنة في ولايته. ومع ذلك، يبدو أن بعض الوفود ينوي البدء في عملية الاختيار الآن. ونحن لا نعتقد أن هناك أي قيمة عملية لذلك، ما عدا تسجيل النقاط من جانب أولئك الذين يدعمون المبادرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نضع مزيداً من الضغط على الأمين العام الحالي، ناهيكم عن إدخال مفهوم ''الشخص غير المؤثر الذي يقضي المدة الباقية من فترة ولايته'' في الأمم المتحدة – كما يقال في بعض البلدان التي لها نظم سياسية بعيدة كل البعد عن أن تكون مثالاً يُحتذى في الفعالية.

وما يجب أن نركّز عليه حقيقة في سياق اختيار الأمين العام التالي هو الحاجة إلى المزيد من تفعيل الديمقراطية في عمل الأمانة العامة. ولا يمكن اعتبار ذلك عادياً في وضع تكون فيه ثلاثة مناصب رئيسية – وكلاء الأمين العام لعمليات حفظ السلام وللشؤون السياسية وللشؤون الإنسانية – مستولى عليها من قبل ثلاثة بلدان. ونعتقد أنه من أجل الحفاظ على الفعالية والشرعية لعمل الأمانة العامة، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تتناوب على تلك المناصب ووظائف عليا معينة أخرى. ومن المهم جعل عملية تعيينهم أكثر شفافية.

وإننا نشعر بالرضى بوجه عام عن العلاقات بين مجلس الأمن والأمانة العامة. إن قيادة المنظمة موجودة من أجلنا على الدوام ولديها الفرصة لمفاتحة المجلس بشأن أي موضوع. ونرحب بعمل شعبة شؤون مجلس الأمن. ومع ذلك، نود أن نلفت الانتباه إلى جانب آخر من جوانب أعمال الأمم المتحدة.

إن الأمانة العامة مضيف كريم، فهي تقدّم مبانيها في المقر للمناسبات بشأن مجموعة واسعة من المسائل التي تنظمها الدول الأعضاء. ومع ذلك، علينا أن نفهم أننا عندما نقيم مثل هذه المناسبات، فيجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة – بلا استثناء – أن تحترم الأنظمة الداخلية. وفي هذا الصدد، نرى أنه من غير المقبول، في مناسبة بشأن مكافحة التطرف العنيف نظمها وفد الولايات المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وعلى الرغم من احتجاجات من القيادة في الأمانة العامة وبعض الوفود، أن يدعو ذلك الوفد ممثلي ''كوسوفو'' التي تعلن نفسها دولة وهي ليست دولة عضواً في الأمم المتحدة. ولا يمكن السماح لممثلي ألبان كوسوفو بدخول أرض تابعة للأمم المتحدة إلا بصحبة موظفي الأمانة العامة. وهذا الإجراء من جانب الولايات المتحدة شطط لمركزها بصفتها البلد المضيف للأمم المتحدة ويظهر الازدراء السافر لقيادة الأمانة العامة. ونحن ندعو إلى وضع حد لهذا التعالي.

ومن ناحية أخرى، عندما تكون هناك حاجة حقيقية للاستماع إلى آراء الدول المستقلة حديثا غير الأعضاء في الأمم المتحدة، تميل الولايات المتحدة إلى عرقلة منح التأشيرات. ففي كل عام، تقدم جورجيا إلى الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق باللاجئين الذي لا يمكن النظر فيه من دون دعوة ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى نيويورك. ويجب إتاحة الفرصة للممثلين ليدلوا بدلوهم، حتى ولو كان ذلك في الأحداث الخاصة غير الرسمية فقط في المقر.

وينطبق نفس الشيء على مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة. حيث تظهر حالات تقوم فيها البلدان التي يتصور المرء أنها ستكون أقوى المؤيدين لمشاركة المجتمع المدني بمنع ظهور ممثلي المنظمات غير الحكومية ممن لديهم آراء مختلفة. أما من يُعتبرون موضوعيون، فينبغي أن يوافقوا على مشاركة ممثلي الأغلبية الساحقة لسكان القرم في عمل الأمم المتحدة، على سبيل المثال.

وقد أشارت العديد من الوفود إلى وجود اختلافات في نهج مجلس الأمن بالنسبة للبلدان المدرجة على جدول أعماله.

وللأسف، فإن هذا النهج انتقائي. وعند صياغة موقف مجلس الأمن، اعترض بعض شركائنا، مثلا، على تجسيد آراء الدول الأفريقية التي تستضيف عمليات حفظ السلام التجسيد المستحق، مثل السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. وفي بعض الأحيان يتم حتى تجاهل رأي الاتحاد الأفريقي. ومن ناحية أخرى، فإن مواقف بلدان ثالثة بشأن مسائل أخرى – أبلغ عنها أعضاء المجلس – تحظى بأهمية مبالغ فيها وتصبح عقبة في سبيل اعتماد القرارات اللازمة. ونحن نناشد زملاءنا في المجلس العمل على نحو متسق وبطريقة قائمة على المبادئ بشأن هذه المسائل وأن يسترشدوا حصرا بالحاجة إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وما برحنا ندعو إلى تحسين تنسيق أنشطة مجلس الأمن من خلال أوسع دائرة ممكنة من الدول الأعضاء، وكذلك ممثلين مختصين بتقديم المعلومات الهامة من أجل اتخاذ القرارات. وتحقيقا لهذه الغاية، يتمتع مجلس الأمن بوجود الآليات المناسبة، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية في إطار ما يسمى بصيغة آريا. ولكن للأسف، ففي السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه متزايد إلى استخدام هذه الجلسات في تنظيم عروض للدعاية – ليستند إليها مجلس الأمن كمرجع – تسعى فيها وفود معينة إلى تعزيز مواقفها الانفرادية.

وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة استخدام مباني الأمم المتحدة وخدمات المؤتمرات – بما في ذلك الترجمة الشفوية في بعض الحالات – يتم تمويلها عن طريق الميزانية العادية. وبعبارة أخرى، يبدو أن كل ما نفعله نحن دافعو الضرائب هو دعم الأنشطة السياسية لبعض الدول. وهذا أمر غير مقبول، وندعو زملاءنا إلى استخدام صيغة آريا هذه لتحقيق الغاية الأساسية منها المتمثلة في إضفاء المزيد من الوضوح على مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعماله.

ونحن مقتنعون بأن المجلس سيستفيد من إدارة عمله بديمقراطية، ييسره توزيع أكثر توازنا للالتزامات المرتبطة بصورة غير رسمية بما يسمى مهام القائم بصياغة بعض الملفات. وينبغي ألا ينظر أعضاء المجلس لبعض البلدان أو المناطق باعتبارها اختصاصهم الحصري أو أن يتصرفوا باعتبارهم مرشدين فيما يخص المسائل المتعلقة بهذه البلدان. فهذا السلوك يشكل أحد بقايا الأيام التي ولت ونحن بحاجة إلى التخلي عنه.

وفي الختام، فيما يتعلق بمسألة حق النقض التي أثيرت اليوم، فعلى الرغم من أننا لا نرى أنها ذات صلة بمسألة أساليب العمل، فإن حق النقض يشكل أحد الأحكام الأساسية للميثاق الذي يحث أعضاء المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء. وأود أن أقول ببساطة إنه من الواضح أن هذا هو السبب في أن تقويض حق النقض يشكل هدف أولئك الذين يسعون إلى الحصول على الأغلبية العددية في المجلس، ولكن ليس واضحا لماذا يوضع حق النقض في بعض الأحيان موضع انتقاد من جانب ممثلي بلدان أو مناطق ستجد نفسها – في حالة عدم وجود حق النقض – تحت ضغط هائل من مجموعة دول معينة. وأقترح عليهم أن يراعوا مصالحهم الوطنية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة. وانطلاقا من روح مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/793، المرفق)، قررت ألمانيا وفرنسا الإدلاء بمداخلة مشتركة. وسوف أدلي بالجزء الأول، ويدلي زميلي ممثل ألمانيا بالجزء الثاني. إن هذه المبادرة التي لم يسبق لها مثيل تجسد عمق الصداقة الفرنسية – الألمانية ورغبتنا المشتركة في التغيير فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن وتغيير أساليب عمله على السواء. وتؤكد المذكرة المفاهيمية الإسبانية الممتازة على أن مجلس الأمن قد أبدى تفكيرا خلاقا فيما يتعلق بالظروف المتغيرة من خلال وضع ممارسات وإجراءات تتمتع بالثقة المشروعة وتظهر كفاءة في العمل.

وأشكر نائب الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ملاحظاتهم الاستهلالية. وتؤيد ألمانيا وفرنسا بقوة تعزيز العلاقات بين مختلف هيئات الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل للسلطات المحددة في الميثاق. وقد قيل الكثير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكننا نرى من الأهمية بمكان الإشارة إلى اثنين من الشركاء المهمين لمجلس الأمن، وهما: مجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية.

فإن احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المتسقة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام والأمن. وتشجع ألمانيا وفرنسا على زيادة تواتر الإحاطات الإعلامية إلى المجلس من جانب المفوض السامي لحقوق الإنسان أو نائبه، والمستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية، والمسؤولية عن الحماية، فضلا عن الآليات الأخرى لحقوق الإنسان. وتكمن المسائل المتعلقة بالحماية في صميم أنشطة المجلس وبعثاته المنوطة بحفظ السلام؛ وهذا هو جوهر النهج الأكثر وقائية للأزمات. ولذلك، من الطبيعي أن يتوجب على المجلس التفاعل بصورة مباشرة ومنتظمة مع الجهات المسؤولة في المقام الأول عن هذه المسائل، وكذلك مع لجنة بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء التراع، على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

وما من سلام دائم دون تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وتؤيد فرنسا وألمانيا إجراء المزيد من الاتصالات واسعة المدى بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، سواء من خلال زيارة المدعي العام إلى هنا أو زيارة المجلس إلى لاهاي، وتحسين تبادل المعلومات بين بعثات السلام في الحالات التي تقوم فيها المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق، نظرا لأن أنشطة المحكمة في الواقع ترتبط ارتباطا جوهريا بالأحكام القضائية المتعلقة بولايات هذه العمليات. ولا يسعنا إلا أن نأسف على عدم تنفيذ بعض قرارات المجلس على نحو ما تستحق.

ويتطلب تحقيق الاتساق أن يعي المجلس بنفسه الآثار المترتبة على القرارات التي اعتمدها فيما يتعلق بالإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتعتمد المسؤولية عن الحماية على قدرة المجلس على تفادي العقبات عندما يتعين عليه العمل لمنع الفظائع الجماعية أو وقفها. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد اقترحت فرنسا والمكسيك مبادرة لتنظيم استخدام حق النقض في حالة الجرائم الأشد خطورة، كما ورد تعريفها في نظام روما الأساسي. وقد دعمنا أصدقاؤنا الألمان، و ٨٠ دولة أخرى في جميع القارات. وهي مبادرة عملية كان هدفها التوصل إلى التزام جماعي وطوعي من جانب الأعضاء الدائمين. وإذ تدرك ألمانيا وفرنسا هذا التحدي، وتسعيان إلى بذل أقصى الجهود الممكنة، فقد قررتا دعم مدونة قواعد السلوك التي تقدم بها الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، والتي تأتي أهدافها مكملة للمبادرة الفرنسية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي بتعليق موجز بصفتي الوطنية، حيث إن موقف إسبانيا قد اتضح في البيان الذي أدلى به ممثل أنغولا. وفي نهاية هذه الجلسة، سأقدم – بصفتي الوطنية – ملخصا مقتضبا عن مناقشة اليوم، ليعمم على جميع الوفود.

وإذ أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن، أود أن أشكر الممثلين على التزامهم بالإدلاء ببيانات موجزة. وبخصوص المذكرة المفاهيمية المعروضة على المجلس (S/2015/793، المرفق) تم تخصيص عشر دقائق كحد أقصى للبيانات المشتركة للمجموعات، وثلاث دقائق للبيانات الوطنية، ودقيقتين فقط للبيانات الوطنية المكملة للبيانات المشتركة.

وقالت لي بعض الوفود إن مدة دقيقتين قليلة جدا، ولكن إذا كان وفد ما قد تم بالفعل تمثيله في بيان أدلي به نيابة عن مجموعة وفود، فإن مدة دقيقتين ينبغي بالتالي أن تكون كافية.

وأعتقد في هذا الصدد أنه ينبغي لأساليب عملنا أن تتطور، لأنه عندما جرى إنشاء المنظمة، كانت هناك ٥١ دولة عضوا، أمّا الآن فنحن ١٩٣ دولة عضوا. ويتعين علينا أن ننظم أنفسنا بطريقة مختلفة فيها المزيد من الابتكار لنصبح أكثر فعالية.

وأود أن أطلب إلى الممثلين أن يتكلموا بسرعة عادية حتى يتسنى للمترجمين الشفويين ترجمة بياناتهم بشكل صحيح. كما أود أن أشجع الوفود على مواصلة إلقاء ملخص عن بياناتها، وتعميم بياناتها المطبوعة كاملة أو نشرها على موقع الانترنت التابع لكل منها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أرحب أيما ترحيب بفرصة المشاركة نيابة عن لجنة بناء السلام في هذه المناقشة المفتوحة التي يجريها المجلس. وأود أولا أن أقول بضع كلمات باسم اللجنة. لقد أردت في البداية أن أعرب عن تقديري للتنويه بدور لجنة بناء السلام الذي أعرب عنه العديدون من الحاضرين حول الطاولة هنا هذا الصباح.

أعتقد أن المناقشة الجارية اليوم تأتي في الوقت المناسب تماما، في ضوء الاستعراضات الثلاثة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال السلام والأمن الذي عُرض على الدول الأعضاء طوال الشهرين الماضيين.

إن الاستعراضات توفر حجة قوية لتغيير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا، من أجل كفالة الاستجابة والدعم بمزيد من الفعالية للحفاظ على السلام. والمطلوب اتخاذ اجراءات تكون أكثر تكاملا، وتماسكا، وشمولا بغية عدم تراجع هدفنا المشترك إلى منزلة ثانوية، ألا وهو الهدف المتمثل في بناء السلام واستدامته، بل أن يكون في جوهر ما نقوم به. وسوف يتطلب ذلك جهودا متضافرة نبذلها جميعا، كلٌ ضمن الدور الذي يؤديه، فضلا عن تحوّل حقيقي نحو العمل معا بطريقة أفضل.

ولا تزال لجنة بناء السلام من اللجان الفتية في أسرة الأمم المتحدة، إذ لم يمض على وجودها سوى ١٠ سنوات. وأود أن أبرز السمات الثلاث التي تجعل لجنة بناء السلام منبرا حكوميا دوليا فريدا من نوعه ومنصفا يقدّم المشورة لمجلس الأمن، بناء على طلبه، وهي تقدم إسهامات مفيدة دعما للبلدان التي ما فتئت تشاركها في العمل على مدى سنوات.

أولا، إن البلدان التي تنخرط لجنة بناء السلام في العمل معها تكمن دائما في محور مداولاتنا. والسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق سوى على الصعيد الوطني، وهو يتطلب قيادة وطنية قوية، من خلال البناء، في جملة أمور، على قاعدة عريضة من العمليات الشاملة. ومن دون الأخذ بوجهة نظر هذه البلدان، لن نستطيع التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها. لذلك، من الضروري أن نركز دعمنا على تعزيز قدرات البلدان الخارجة من الصراع لكي تأخذ زمام المبادرة وتحظى بالملكية الوطنية الكاملة. وبالتالي، ثمة جانب هام أيضا من العمل الاستشاري للجنة بناء السلام يتمثل في مساعدة البلدان على إدماج منظوراتها الوطنية في جدول أعمالها.

ثانيا، إن لجنة بناء السلام هي نصير قوي لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ولقد اتضح خلال أسبوع أفريقيا الذي اختتم أعماله للتو عمق واتساع الأنشطة المثيرة للإعجاب التي يضطلع بها كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مواجهة الصراعات.

وقيام تعاون أوثق يعني قبل كل شيء الاستعداد للاستماع. وبحكم وجودنا كجيران في المنطقة، يتكون لدى هذه الجهات الفاعلة فهم أعمق للمسائل قيد النظر؛ فهي كثيرا ما تُستثمر بشكل إضافي؛ وهي غالبا ما تحظى بالمصداقية على الصعيد

الوطني. وبالاعتماد على المعرفة والخبرة لدى هذه الجهات الفاعلة، نكتسب فهما أعمق للحقائق الخاصة بكل بلد، الأمر الذي يشكل بدوره شرطا أساسيا للدعم الفعال الذي تقدمه الأمم المتحدة.

ولقد أقامت لجنة بناء السلام شراكة أقوى مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية على سبيل الأولوية، ونحن نشجع الآخرين على الاحتذاء بها.

ثالثا، إن التركيبة الفريدة لهيكل العضوية في لجنة بناء السلام تكفل بأن تحظى استراتيجيات بناء السلام بدعم واسع من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مما يساهم في عملية وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والمشاركة فيها، في نيويورك وفي الميدان على حد سواء. فعلى سبيل المثال، من خلال عضوية أكبر البلدان المساهمة بقوات وشرطة، يمكن أن تساعد لجنة بناء السلام في كفالة اتباع نهج أكثر شمولا عند النظر في القرارات المتعلقة بعمليات الانتقال بين حفظ السلام وبناء السلام. ونحن نعمل مع تلك البلدان التي تقوم بتنفيذ ولايات حفظ السلام وهي غالبا ما تكون بعيدة الأثر. وتشمل عضويتنا أيضا الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ويمكن لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة هؤلاء وتلقّي المساهمات منهم أن يساعدا على كفالة مزيد من الاتساق والاستمرارية للمشاركة والدعم على الصعيد الدولي طوال فترة ما يسمى بدورة الصراع.

وبالانتقال إلى العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام – وهي علاقة ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى قدرتنا على الوفاء بولايتنا وتأدية مهمتنا الاستشارية – أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط حيث يمكن لكل هيئة من هيئاتنا أن تعمل معا حتى على نحو أفضل.

أولا، من خلال دور اللجنة الداعي إلى العمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الهامة، يمكننا أن نساعد في إضفاء منظور بناء السلام على صنع القرار في المجلس. وتساهم مدخلاتنا في تقريب التباعد بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والجهات الفاعلة، وفي معالجة تجزئة الجهود وازدواجيتها عن طريق الجمع بين الجهات الفاعلة في مجالَي الأمن والتنمية.

ثانيا، يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد على وضع استراتيجيات ما بعد الصراع في البلدان التي تطلب المشورة منا، وأن تلفت انتباه مجلس الأمن، وفقا لطلبه، إلى مسائل بناء السلام ذات الأولوية.

أخيرا، بغية دعم مرحلة الإنهاء التدريجي لعمليات حفظ السلام، سوف تساعد الشراكات التي تقيمها لجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية على مواصلة الاهتمام والالتزام من جانب المجتمع الدولي تجاه الأولويات الوطنية لبناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ودعم أهداف بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، سوف يكون تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعنون ''تحدي الحفاظ على السلام'' قيد نظر الدول الأعضاء. فهو يقدّم توصيات هامة حول كيفية تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والمجلس. ويوصي الفريق مجلس الأمن بأن يطلب مشورة لجنة بناء السلام بانتظام ويبني عليها. ويمكننا بالتأكيد أن نفعل المزيد من جانبنا أيضا بشأن تزويد المجلس بالمشورة ذات الصلة، وبالتوقيت الأنسب، حيث تكون أكثر استراتيجية تجاه بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهناك عدد من التوصيات الواردة في التقرير تهدف إلى كفالة أن نبقى أداة فعالة يمكنها أن تساعد المجلس على تلبية هدفه لأجل أبعد، ونحن نطمح بالتأكيد إلى محاولة تحقيق ذلك.

أود الآن أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية وفقا للمادة ٣٧ وبالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، ألا وهي، الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج وبلدي، السويد.

قبل بضعة أسابيع، اجتمع قادة العالم هنا في نيويورك لاعتماد خطة ذات أهمية تاريخية. فخطة عام ٢٠٣٠ تضع العالم على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقبل شهر من ذلك، اجتمع قادة في أديس أبابا للاتفاق على وسائل تمويل التنمية، ونحن الآن نتطلع بتفاؤل إلى باريس، حيث نأمل أن نبرم اتفاقا عالميا وطموحا يتعلق بالمناخ. وهذه الإنجازات دلالة على وجود ارادة سياسية. فهي تبيّن قدرتنا على أن نتوحد ونجد حلولا جماعية لمجابهة أخطر التحديات التي تواجه عصرنا. وثمة خطوات نشطة قد خطوناها في ما يتعلق بمرحلة تطوير الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، إن مرحلة تحقيق السلام والأمن تشهد عرقلة. فعدد الصراعات في العالم بلغ أعلى مستوى له منذ ستينات القرن الماضي. وعدد الأشخاص الذين يفرّون من الحرب والاضطهاد والفقر هو الأعلى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد فشلنا في منع حدوث ذلك وفشلنا في التصدي له. ومن الواضح أن مجلس الأمن مقصّر في تنفيذ ولايته الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والعزم الذي أظهره المجتمع الدولي في مجالَي تمويل التنمية المستدامة والمناخ يجب أن يقترن بعزم المجلس على مضاعفة جهوده لدعم الدبلوماسية، والمساعي الحميدة، والحلول السياسية. والعالم له الحق في أن يتوقع من مجلس الأمن وأعضائه أن يسترشدوا أولا وقبل كل شيء بالمثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أننا بحاجة إلى مجلس أمن أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية، يمكنه أن يتصدى للتحديات المعاصرة.

أولا، إن الحد من استخدام حق النقض سيكون خطوة رئيسية نحو تعزيز قدرة المجلس على مواجهة الأزمات العالمية. لذلك، نحن بلدان الشمال نؤيد بقوة وضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق بعمل مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب التي ذكرها بالتفصيل فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فضلا عن تأييدنا للمبادرة الفرنسية – المكسيكية التي تقيّد استخدام حق النقض. وإننا نشجع الدول الأعضاء التي لم تتقدم وتدعم هذه المبادرات بعد على أن تفعل ذلك.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن يمثل حقا مجلس الأمن بعد إصلاحه الواقع الجغرافي السياسي اليوم ويعبر عنه، وأن تمثل فيه أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمثيلا كافيا. وتدعم بلدان الشمال الأوروبي العملية الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، والجهود الرامية إلى الدفع قدما بهذه العملية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مزيد من الشفافية. تساعد المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية العامة على جعل المجلس أكثر انفتاحا أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة، مما يسهم في تعزيز تأييد قراراته وشرعيتها. واستخدام التكنولوجيا الجديدة يتيح فرصا جديدة.

ومن المسائل الهامة اختيار الأمين العام وتعيينه. ونتوقع من المجلس الاضطلاع بدوره في كفالة التطبيق الكامل والفوري للقرار التاريخي الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر (قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩). وكخطوة أولى، ينبغي للرئيس المقبل للمجلس ورئيس الجمعية العامة بدء عملية طلب تقدم المرشحين من خلال رسالة مشتركة تدعو إلى تقدم المرشحين المؤهلين، وخاصة النساء.

رابعا، نحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً، على النحو المبين في جميع التقارير الأخيرة المتعلقة بعمليات السلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالتشاور والحوار النشط مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن البلدان

المدرجة على جدول أعمال المجلس، يفضي إلى فهم أعمق للتحديات والحلول الممكنة. واستخدام الأدوات الأخرى مثل الإحاطات الإعلامية لاستكشاف الآفاق واجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية يمكن أن يساعد على توجيه انتباه المجلس في وقت مبكر إلى الأزمات المحتملة والأوضاع المتدهورة. وهذا التفاعل يساعد المجلس على وضع التدابير الوقائية.

وأخيرا نحن بحاجة إلى المزيد من الكفاءة. ينبغي للأعضاء غير الدائمين الجدد أن يكونوا مستعدين لدى انضمامهم إلى المجلس. ونرحب بالقرار المتخذ العام الماضي بإجراء انتخابات المجلس قبل ستة أشهر من بدء الأعضاء الجدد مدة ولايتهم. وننوه بحلقة العمل الفنلندية السنوية المعنونة ”الانطلاق إلى العمل بسرعة واقتدار“، التي ترمي إلى إعطاء توجيه متعمق للأعضاء الجدد في المجلس عن ممارسته وإجراءاته وأساليب عمله.

إن الآمال المعقودة على مجلس الأمن كبيرة. إن تحدياتالتصدي للتهديدات الجديدة صعبة للغاية، لكننا نعتقد أن المجلس يمكن أن يصبح أكثر فعالية. ويتطلب ذلك في المقام الأول الإرادة السياسية وأن يضطلع أعضاء المجلس بأدوارهم ومسؤولياهم بأكبر قدر من الإخلاص ومع الإدراك الكامل لأن مهمتهم تتمثل في وضع ميثاق الأمم المتحدة فوق مصالحهم الوطنية الضيقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ويسرني أن آخذ الكلمة بصفتي منسقا لفريق المساءلة والاتساق والشفافية. إن فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي أطلق عام ٢٠١٣، هو فريق إقليمي يضم ٢٥ بلدا يهدف إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتركز جهود الفريق على مجلس الأمن بتشكيله الحالي وظلت تلك الجهود مستقلة عن عملية الإصلاح الشاملة لمجلس الأمن

وحظت مسألة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يمنع أو يوقف الفظائع الجماعية بقدر كبير من الاهتمام. وهناك قلق واسع النطاق ومتزايد إزاء حق النقض حينما يستخدم في تلك الحالات لإعاقة المجلس عن اتخاذ إجراءات. وفي ذلك السياق، يرحب الفريق بالإعلان السياسي الذي قدمته فرنسا هذا الصباح والموجه إلى الأعضاء الخمسة الدائمين بشأن تعليق حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية.

لكن الفريق يعتقد أن جميع أعضاء مجلس الأمن، بل وجميع الدول، عليها دور تضطلع به في تحسين استجابة المجلس للجرائم الفظيعة. وقمنا بالتالي، في ظل قيادة ليختنشتاين، بإعداد مدونة لقواعد السلوك، وهي التزام سياسي طوعي، تضم تعهدا بدعم إجراءات مجلس الأمن الحاسمة والحسنة التوقيت في الحالات التي تنطوي على جرائم الفظائع، فضلا عن التعهد بعدم التصويت ضد مشاريع القرارات مجلس الأمن الموثوقة التي تستهدف منع ارتكاب هذه الجرائم أو وضع حد لها. وبما أن فعالية إجراءات المجلس لمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة ووضع حد لها مسألة تهم جميع أعضاء المجلس، فالمدونة مفتوحة للدعم من جانب أي عضو حالي أو محتمل في المستقبل في مجلس الأمن – أي أمام جميع الدول الأعضاء. وحتى الآن، التزمت ٨٢ دولة بالمدونة. وستصدر المدونة رسميا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالمدونة قبل ذلك.

وفي ظل قيادة إستونيا وكوستاريكا، اضطلع الفريق أيضا بدور نشط في المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين الأمين العام المقبل. واتخذ القرار بتوافق الآراء، ويتطلع الفريق

إلى تنفيذه بشكل كامل. وتمشيا مع ذلك القرار، وفي إطار السعي إلى أن تكون عملية الاختيار مفتوحة وشاملة، يشجع الفريق رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن على كتابة رسالة مشتركة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء تدعو إلى تقديم المرشحين. ولكي تنتهي العملية في الوقت المحدد، ينبغي أن تبدأ دون تأخير. وعقب هذه الخطوة الأولى الأساسية، يتطلع الفريق إلى نشر قائمة مرشحين يجري تحديثها بانتظام، فضلا عن الجدول الزمني للاجتماعات وجلسات الاستماع مع المرشحين المعلنين.

ومنذ نشر المذكرة الرئاسية S/2010/507، وافق المجلس على ١٠ مذكرات لاحقة، ولكن ثبت أن تنفيذها في كثير من الأحيان غير مرض أو غير متوافق. ومن أجل تيسير هذه المتابعة، يقترح الفريق أن يعد المجلس مذكرة لدمج وتبسيط جميع القرارات المتخذة بشأن أساليب العمل.

وتتناول المذكرة الرئاسية S/2013/515، الصادرة عام ٢٠١٣، العديد من الجوانب المتعلقة بالتفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس ومع الهيئات. ورحب الفريق بالالتزام الذي تجدد التأكيد عليه بمواصلة الممارسة المتمثلة في إتاحة الجلسات الختامية وجلسات الإحاطة غير الرسمية للدول غير الأعضاء. إن التماس المعلومات والفهم فيما يتعلق بأنشطة المجلس لا يزال مطلبا بالغ الأهمية ومشروعا. ونأسف لأن هذا العام لم تعقد فيه حتى الآن سوى أربع جلسات ختامية.

لا يزال شكل اجتماعات المجلس يشكل عنصرا أساسيا آخر للشفافية والحصول على المعلومات. لذلك يرحب الفريق بالجهود التي يبذلها المجلس لعقد جلسات مفتوحة. وحتى الآن هذا العام، لم تكن سوى نصف الجلسات تقريبا جلسات عامة، وهو رقم مماثل لجلسات العام الماضي.

ويرحب الفريق بعقد ١٢ـ جلسة بصيغة آريا نظمت خلال عام ٢٠١٥. ونود أن نشدد على أن هذا النموذج يتيح التفاعل مع مقدمي الإحاطات الإعلامية غير التقليديين، بمن في ذلك ممثلو المجتمع المدني، مما يتيح للمجلس الإطلاع بشكل أكثر شمولا على حالة بعينها.

ويشير الفريق على عقد ١٩ مناقشة مفتوحة عام ٢٠١٥. وتلك المناقشات في غاية الأهمية من أجل الاستماع إلى آراء أكبر عدد من الدول الأعضاء، بمن في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. بيد أن استجابة المجلس إلى المناقشات المفتوحة في معظم الحالات لا تزال محدودة نوعا ما. وعادة ما تعتمد الوثائق الختامية قبل حتى الاستماع إلى آراء عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك يأمل الفريق في أن تسهم المناقشة المفتوحة المعقودة اليوم بشأن أساليب العمل في تغيير هذه الممارسة، ويرحب باعتزام إسبانيا كفالة المتابعة. وكما فعل الفريق في العام الماضي، فإنه سيقوم بإعداد وثيقة يمكن أن تكون بمثابة دليل لمتابعة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى للعمل.

كما تشير المذكرة الرئاسية S/2013/515 أيضا إلى اعتزام المجلس مواصلة الالتزام بالحفاظ على اتصال منتظم مع لجنة بناء السلام. ولهذه الهيئة الاستشارية للمجلس دور قوي تضطلع به في منع تجدد النزاعات. واتباع نهج منسق وملتزم حيال بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أمر أساسي لمنع البلدان من السقوط ثانية في براثن النزاع. والفريق مقتنع بأنه يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور المنتدى الذي تجري فيه مناقشة الحالات الحاسمة الأهمية بطريقة شاملة وفي وقت مبكر مع أصحاب المصلحة المعنيين. كما نشجع المجلس على دعوة رؤساء مختلف التشكيلات القطرية للمشاركة بانتظام في جلسات المجلس.

وبصورة أعم، يرحب الفريق بتجديد المجلس التركيز على المنع. ونأسف لأن جلسات استكشاف الآفاق توقفت تماما منذ عام ٢٠١٣، ونرحب بتعزيز مشاركة الأمين العام

لإبلاغ المجلس بالمسائل التي يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدوليين. إن تقرير الأمين العام عن منع نشوب النزاعات (S/2015/730)، واستعراضات عام ٢٠١٥ بشأن عمليات السلام والمرأة والسلام والأمن وهيكل بناء السلام تتضمن جميعا أفكارا ومقترحات مفيدة في ذلك الصدد.

يتخذ المجلس إجراءات بالنيابة عنا جميعا، بالنيابة عن كافة أعضاء الأمم المتحدة. لهذا تكتسي المساءلة والاتساق والشفافية في أعماله وفي تنفيذ قراراته أهمية بالغة. انتخب الأسبوع الماضي خمسة أعضاء جدد في مجلس الأمن.

ويشجع فريق المساءلة والاتساق والشفافية جميع الأعضاء المنتخَبين على اغتنام الفرص المتاحة لهم. وفريقنا يطلب أن يجري دون إبطاء تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2014/268، المتعلقة بتعزيز مشاركة أعضاء المجلس على نطاق أوسع في عمل المجلس، والمذكرة الرئاسية S/2014/393، المتعلقة بضمان استمرارية عمل الهيئات الفرعية.

ويلاحظ الفريق بارتياح الطريقة التي تمَّ بها مؤخراً ترتيب بعثات المجلس الزائرة، حيث يشارك في قيادة البعثة بَلدان عضوان في المجلس. ويمكن لتلك الممارسة أن تكون بمثابة نموذج لصياغة وثائق المجلس. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق بإشراك المملكة المتحدة وإسبانيا في إعداد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والذي اتُّخِذ في الأسبوع الماضي.

إنَّ مناقشة اليوم هي السادسة في إطار هذه الممارسة التي أصبحت سنوية منذ عام ٢٠١٠. ومناقشتنا تتعلق بما هو أكثر بكثير من المذكرة الرئاسية S/2010/507 أو مجرد أساليب العمل. إنها تهدف إلى جعل المجلس أكثر فعالية وشمولا وقابلية للمساءلة. إنها تتعلق بكيفية ضمان أن يضطلع المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بشكل أكثر شفافية وفعالية بغية الإسهام في التطورات الإيجابية الميدانية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيبقى فريق المساءلة والاتساق والشفافية ملتزماً بالعمل البناء مع مجلس الأمن وعموم الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن فرنسا وألمانيا، عقِب البيان الذي أدلى به زميلي ممثل فرنسا.

لقد دأبت ألمانيا وفرنسا على دعم إصلاح مجلس الأمن بهدف زيادة كفاءته وجعله أكثر انسجاماً مع الوقائع السياسية العالمية الحالية. وتنقيح أساليب عمله وسيلة هامة لبلوغ تلك الغاية. وإننا نشكر أولئك الذين يُسهمون يومياً في تنفيذ إجراءاته، والذين يساعدون الوفود، وأعني، شعبة شؤون مجلس الأمن في ظل القيادة المقتدرة جداً للمدير موفسيس أبليان.

وإننا نؤكد أيضاً أهمية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بشأن الموضوع ومساعيه الرامية إلى التدوين، كما هو مُبين في مُرفق المذكرة المفاهيمية S/2010/507، التي اعتُمِدت في ظل القيادة الكفؤة للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة. وإننا نُحيِّي أفراد الوفد الياباني ونهنِّئهم على انتخابهم لعضوية المجلس مؤخراً.

تؤكد مذكرة الرئيس المفاهيمية الحاجة إلى الشفافية والشمول فضلاً عن الدور الأساسي للأمين العام. وألمانيا وفرنسا تدعمان تنفيذ عملية أكثر شفافية وشمولا لاختيار الأمين العام. وعلينا أن نسترشد في عملنا بتوافق الآراء الذي تمَّ التوصل إليه عبْر قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ الذي اتُّخِذ في ١١ أيلول/سبتمبر، بشأن تنشيط الجمعية العامة. ومن المهم للغاية الآن تنفيذ البنود الواضحة للنص الذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ما يتعلق بالرسالة المشترَكة الصادرة عن رئيس الجمعية العامة ورئيس

مجلس الأمن بشأن مسألة الترشيحات لمنصب الأمين العام. والقرار يدعو الدول الأعضاء إلى التفكير في تقديم مرشَّحات للمنصب، نظراً لحقيقة أنَّ جميع الأمناء العامين حتى تاريخه كانوا رجالاً. وإننا نؤيد تلك الدعوة تأييدا راسخا.

كما ندعم جميع الجهود التي ستمكِّننا من تحسين شفافية مجلس الأمن بإشراك الدول غير الأعضاء من خلال عقد اجتماعات بصيغة ''آريا'' وجلسات الاختتام الشهرية. وسندعم أيضا الجهود الرامية إلى تشجيع عقد مناقشات أكثر تفاعلية، ونود أن نشجِّع الأعضاء المستقبليين في مجلس الأمن، الذين نهنِّئهم على انتخابهم مؤخراً، على اتِّباع هذا المسار.

أخيراً، لا بد من تحسين أساليب عمل المجلس، لكنَّ ذلك لا يمكن أن يحلَّ محل الحاجة الماسَّة إلى إجراء إصلاحات هيكلية. وألمانيا وفرنسا تودَّان التذكير بدعمهما لمقرَّر الجمعية العامة المُتخذ بتوافق الآراء في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ومن المهم الآن دخول مرحلة المفاوضات بشأن النص أثناء المرحلة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية.

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد صمد أمام تغير الزمن، فذلك لأنه يكرِّس أهمَّ القواعد الأساسية لمساعدتنا في أن نمخر عباب ''ضباب السلام''، على حدِّ تعبير عنوان كتاب صدر حديثاً لصديقنا جان - ماري غينو. وأود أن أختتم كلامي بالإشارة إلى أنَّ نصَّ الميثاق قد أسهم في بناء صداقة وشراكة دائمة بين فرنسا وألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي. وتلك هي الظاهرة التي نودّ أن نُبينها اليوم للمجلس بإصدار هذا البيان المشترك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد مهتار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونظراً لضيق الوقت، فإنني سأتناول الموضوع مباشرة.

أولاً، نعتقد أن انفتاح هذه المناقشة مقيَّد بفرض حدٍّ زمني مدته ثلاث دقائق على غير الأعضاء، وعدم وضع حدٍّ زمني للأعضاء.

ثانياً، ستكون إحدى المسائل الأكثر أهمية أمام الأمم المتحدة في السنة القادمة اختيار الأمين العام المقبل. ويدور الكثير من النقاش بشأن صلاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الخصوص. ولكن الموضوع يتعلق في جوهره بمسألة امتيازات الأعضاء الدائمين الخمسة وبقية أعضاء الأمم المتحدة. ويتمُّ تحديد ذلك، بدرجة كبيرة، استنادا إلى شيء يبدو غير ضار مثل أساليب عمل المجلس.

وقد حثَّ وفد بلدي على أن يوصي المجلس باسمي مرشحين أو أكثر إلى الجمعية العامة. ومع أنَّ قرارات الجمعية العامة لا تنص على ذلك تحديدا، ففي رأينا أنه ليس هناك أي عائق قانوني يحول دون قيام المجلس بذلك. وربما تتمثل خطوة هامة أيضاً في التخلي عن عمليات التصويت الشكلي السري التي تُستخدم فيها قصاصات ملوَّنة مختلفة والتي تتيح للأعضاء الدائمين الخمسة ممارسة حق النقض دون حتى تحمل المسؤولية عن ذلك. وينبغي إجراء المناقشات في الجلسات الرسمية للمجلس، وتُفضَّل المفتوحة منها، لكنَّ ذلك غير ضروري. وينبغي للأمين العام أن يصدر تقارير كالمعتاد، يوجز فيها الإجراءات. وباستثناء شهور نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر، سيتولى الأعضاء المنتخَبون رئاسة المجلس في كل شهر من عام ٢٠١٦. وسيتعين عليهم أن يقرروا ما إذا كان اختيار الأمين العام سيبقى حِكْراً على الأعضاء الدائمين الخمسة.

ثالثاً، في المناقشة بشأن الشفافية، يتعين علينا أن نذكر أنَّ أقلَّ الهيئات الفرعية شفافية في مجلس الأمن هي اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) – لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. فلا يجري تشاطر المعلومات المتعلقة بمعايير إدراج الأفراد والمنظمات الذين تُطبَّق عليهم الجزاءات في القوائم أو شطبهم منها. ونخشى ألاَّ تكون هناك في الحقيقة أي معايير مطلقا، وأنه ربما يُسمح لأيٍّ من الأعضاء الـ ١٥ بممارسة حق النقض دون تعيين أيِّ سبب ودون إبلاغ عموم الأعضاء بأنهم فعلوا ذلك. وفي نيسان/أبريل، نظَّم الرئيس الجديد للجنة ١٢٦٧ إحاطة إعلامية لعموم أعضاء الأمم المتحدة، وقال إنه سيفعل ذلك دورياً. بيد أنه لم يُعقَد أي اجتماع منذ ذلك الحين. وقد أبقى سلفه أيضاً أعمال اللجنة مُحاطة بالسرية.

رابعاً، تقتضي المادة ٤٤ من الميثاق إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات قبل الانتهاء من صياغة ولايات عمليات حفظ السلام. ومن المؤسف أنَّ ذلك لم يحدث قط. وأكرر أننا نتطلع إلى أعضاء المجلس المنتخَبين لكي يصنعوا بداية جديدة.

خامساً، ينبغي أن تكون هناك شفافية في تحديد قائمة المتكلمين في المناقشات المفتوحة. ونرى أنه ينبغي إيلاء الأولوية للدول الأعضاء وليس للمنظمات ذات المركز الاستشاري. وفي ما يتعلق بغير الأعضاء، سيكون من المفيد البدء بالوزراء، يليهم المبعوثون المفوَّضون ثمَّ الآخرون.

وإننا نُقدِّر أنَّ نتيجة هذه المناقشة ستُعتمَد بعد أن يأخذ جميع المتكلمين الكلمة.

في المناسبة المقبلة لمناقشة مفتوحة، نرجو أن يتم الترتيب لها أيضا مع غير الأعضاء في المجلس بشأن محتوى نتيجة المناقشة. وهذا سيقطع شوطا طويلا نحو تعزيز مقبوليتها.

في الختام، لا بد لي من القول بأن المشاكل التي تؤثر بمجلس الأمن تتجاوز أساليب عمله. ففي حين أن التركيز على أساليب العمل شيء مفيد، لا يمكن لذلك أن يكون بديلا عن إصلاح المجلس بطريقة تضفي شرعية ومقبولية على قراراته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): صحيح أن الوقت المتاح لدينا قصير لأنه يوجد العديد من الوفود التي تريد أخذ الكلمة، ولكني أود أن أذكر أن ستة وفود أعضاء قد اختصرت زمن كلامها، وأن عضوا واحدا تكلم بالنيابة عن ستة أعضاء. ولذلك، فإننا نطبق حاليا نفس القواعد على أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المُعلِّمي (السعودية): شكرا، سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق. وأشكركم أيضا على الدعوة إلى عقد الاجتماع السابع حول "أساليب عمل مجلس الأمن". ونتفق مع ما ورد في المذكرة المفاهيمية التي قمتم بإعدادها بجدارة وتمعن.

لقد أعربت المملكة العربية السعودية مرارا وتكرارا عن دعوتها إلى إصلاح مجلس الأمن وتطوير أساليب عمله، ذلك لأننا نعيش في عالم تمزقه آلة الحرب وتتصاعد فيه وتيرة العنف. نحن بأمس الحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن قادرا على الاضطلاع بمهامه الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين والدفاع عن الشرعية الدولية. لقد انطلقت عملية إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٣، وصدر العديد من التقارير والبيانات التي تناولت تطوير أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة كفاءة العلاقة في التعامل بين المجلس والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورغم ما نتج عن هذه الجهود من تنفيذ بعض من الخطوات في سبيل زيادة الشفافية، والكفاءة وتوسيع المشاركة إلا أننا لم نتمكن حتى الآن من

التوصل إلى حلول شاملة وقابلة للتطبيق، تُمكن المجلس من أداء مهامه الأساسية بشكل يرقى إلى ما هو مأمول منه.

لقد وصل بنا المآل إلى أن الأغلبية من الدول الأعضاء تتفق على وجود خلل جسيم في عمل مجلس الأمن، ينال من مصداقيته ويضعف فعاليته في تسوية التزاعات، كما هو واضح من الجمود الذي يسيطر على المجلس بالنسبة للعديد من القضايا، ومنها القضية الفلسطينية والأزمة السورية. من هذا المنطلق يُقدر وفد بلادي الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإصلاحه، ومنها المبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، حول تأطير استخدام حق النقض في مواجهة الجرائم الجسيمة، وهي مبادرة هامة نأمل أن يتم التعامل معها بإيجابية.

إن وفد بلادي يدعو إلى النظر بإيجابية وديناميكية في الأفكار المطروحة لإصلاح مجلس الأمن، وبصفة خاصة يؤيد المقترحات التي تقدم بها فريق الاتساق والمساءلة والشفافية الذي تنتمي إليها المملكة العربية السعودية بشأن إصلاح إجراءات العمل في المجلس والتقييد الطوعي باستخدام حق النقض، والتعهد الجماعي بعدم عرقلة المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بجرائم الحرب وأعمال المذابح، ورفع مستوى الشفافية والانفتاح، بما يشمل مسألة اختيار الأمين العام، والتعاون مع المنظمات الإقليمية، والعمل على تحقيق المهمة السامية للمجلس المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنع تفاقم الخلافات وحل التزاعات والدور المناسب في مرحلة ما بعد انتهاء التزاعات.

إن إصلاح مجلس الأمن من أوجب المهام التي ينبغي للمجتمع الدولي التصدي لها بينما يحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. أن بلادي تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع بقية الدول الأعضاء في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونساليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اشكر الوفد الإسباني على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وتقديمه المذكرة المفاهيمية (S/2015/793) لكي نهتدي بها في مناقشاتنا، ونعرب عن امتناننا للإحاطات الإعلامية التي قدمها رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائب الأمين العام الياسون.

إن تزايد مشاركة الدول الأعضاء في المناقشات المفتوحة مثل مناقشة اليوم يبين بوضوح أن هناك تحسنا تدريجيا في أساليب عمل المجلس، ويعطي إشارة واضحة على اهتمام الأغلبية في الدفع قدما بالهدف المتمثل في تزويد جميع الأعضاء بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة، والشمولية والكفاءة. ونقر بشكل خاص بالدعم الذي قدمه الأعضاء المنتخبون في مجلس الأمن للعملية في السنوات الأخيرة، ونأمل من البلدان التي انتخبتها الجمعية العامة في الأسبوع الماضي أن تتبوأ مكانها في المجلس اعتبارا من كانون الثاني/يناير العام المقبل، وأن تعمل على تعزيز تلك الدينامية.

يود وفدي أن يقر بالعمل الرائع الذي يقوم به الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، من خلال سائر أفرقة العمل، والطريقة التي يمكن بها للمجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى تحسين التفاعل بينها، وبين كل واحد منها والدول الأعضاء الأخرى. لذلك نرحب بدعم أعضاء الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية للاقتراح السياسي بتقييد استعمال حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما طرح ذلك وزيرا خارجية فرنسا والمكسيك في الشهر الماضي هنا في مقر الأمم المتحدة، ونأمل للمبادرة التكميلية التي طرحها أعضاء الفريق أن تحظى أيضا

بتأييد واسع من لدن الدول الأعضاء عندما تُقدم رسميا يوم الجمعة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء منظمتنا.

تنظر المكسيك إلى حق النقض بوصفه مسؤولية وليس امتيازا. فعندما يستخدمه عضو دائم لعرقلة عمل ضد الفظائع الجماعية، فإنه يفعل ذلك بشكل يتناقض مع الميثاق. ومن هنا فإن تحديد استخدام حق النقض في هذه الحالات حتمية أخلاقية ومبدأ يؤكد مساءلة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أمام المجتمع الدولي.

ونحض مجلس الأمن لدى اضطلاعه بدوره، كونه الضامن للسلم والأمن الدوليين، أن يقوم بوظيفة على نحو أفضل في دوره الاستشاري للجنة بناء السلام، وأن يعمل على تعزيز تفاعله مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة في عمليات حفظ السلام، مع إجراء المشاورات في أوانها بشأن تحديد أو تعديل أو تجديد الولايات.

في السنوات الأخيرة ألفينا تحسنا على تدفق المعلومات إلى أعضاء المجلس بشأن ما تجري مناقشته في هذا القاعة. إن رغبة بعض البلدان الأعضاء في المجلس بشأن اطلاع نظرائها، بالاقتران مع عمل التحليل والنشر الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، قد ساهمت أيضا في ذلك التحسين. وفي ذلك السياق، اشكر وفد فنزويلا، بوصفه ممثلا لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تقاسمه المعلومات بشأن عمل وجدول أعمال مجلس الأمن مع بقية أعضاء المجموعة الإقليمية على أساس يومي وبصورة مستمرة.

نعتقد أيضا أن مسألة عقد جلسات اختتام شهرية في نهاية كل رئاسة أو عدمه تبين الانقسام الحاد في وجهات النظر السائدة داخل المجلس بشأن أساليب عمله. ويوجد من هم مصممون على تعزيز الشفافية التي يجب أن تسود مجلس الأمن، ومن يقاومون ذلك ويعملون على تعزيز الصورة النمطية التي كثيرا ما يتسم بها العمل في هذه القاعة والتي تمنع إقامة علاقة تتسم بالمزيد من الشفافية بين الذين يجلسون حول هذه الطاولة لمدة سنتين أو الذين يجلسون حولها على أساس دائم والمتفرجين.

ونرحب بنتائج هذه العملية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة فيما يتعلق بانتخاب الأمين العام المقبل. إن المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني تمكننا من المضي قدما. ونحن نثني على رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن للعمل على نحو منسق من أجل تنفيذ أحكام القرار. ونحن نعتقد أن وضع جدول زمني واضح لعملية الاختيار وإنشاء المحافل حيث يمكننا الاجتماع وتبادل الآراء مع المرشحين، ربما باستخدام صيغة آريا، سيكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء، وسيحقق هدف تعزيز المزيد من الشفافية في عملية انتخاب الأمين العام المقبل.

وبالمثل، نأمل أن روح التعاون الذي شهدناها في تنشيط أعمال الجمعية العامة ستنتقل إلى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن نقدر العمل الذي قام به السفير راتري بوصفه ميسرا للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية؛ ونأمل في أن يتمكن خلفه أو الذين سيخلفوه من البناء على الدروس المستفادة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة لكي يتسنى لهم تيسير إحراز التقدم بشفافية وموضوعية مطلقتين.

وتعتقد المكسيك بأن إصلاح هيكل مجلس الأمن أمر ممكن إذا وضعت جميع الأطراف الإرادة السياسية والالتزام فوق أي اعتبار آخر في المفاوضات. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن أكثر فعالية وشفافية وتمثيلا، مجلس قادر على الاستجابة على نحو ملائم للتحديات التي تنشأ في جدول الأعمال الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، التي ندرك أنها جاءت نتيجة للجهود الكبيرة التي تبذلها منظمتنا في هذا الوقت عندما نحتفل بذكاها السنوية السبعين.

وكما تقول بحق المذكرة المفاهيمية المقدمة من الرئيس (S/2015/793، المرفق)، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في أساليب عمل مجلس الأمن، هناك مجال للمزيد من التحسين، والتنفيذ الأفضل، الأمر الذي سيساعد على تعزيز فعالية القرارات المجلس وتوفير المزيد من التنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وكما لاحظ ممثل أنغولا في وقت سابق، يكمن عمل المجلس في صميم عمل المنظمة.

أود أن أناقش نقطتين ترى كولومبيا أنهما تستحقان الإبراز.

أولا، من الطبيعي أن تكون إحدى المسائل التي لها تأثير مباشر على عمل مجلس الأمن تتعلق بالتحديات الهائلة المتمثلة في إحلال السلام الدائم في مناطق النزاع أو الأماكن التي خرجت لتوها من النزاعات - وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي تقوم به لجنة بناء السلام - لقد استمعنا للتو إلى رئيسها، الممثل الدائم للسويد - وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام وغيرها من كيانات بناء السلام الأخرى التي تعمل، ما زالت هذه المسألة جزءا من مسؤوليات مجلس الأمن. وكما يبين تقرير فريق الخبراء الاستشاري التابع للأمين العام عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، من الضروري اتباع نهج أكثر شمولا في توطيد السلام، وتجنب التجزؤ والعقلية المتقوقعة في الأدوار التي تضطلع بها الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومراعاته لأنه ليست العمليات العسكرية والعمليات الميدانية فحسب هي جزء من مسؤوليات المجلس، ولكن أيضا منع نشوب النزاعات وعمليات الإنعاش وإعادة البناء في حالات ما بعد النزاع.

ثانيا، وفيما يتعلق بالقرار بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩)، فقد اضطلع بلدي، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، بدور فعال للغاية في المفاوضات بشأن مشروع القرار. ونحن نرى أن اتخاذه يشكل اعترافا كبيرا بعملنا بوصفه خطوة هامة نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمزيد من الشمولية في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه. ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك مبادئ توجيهية واضحة مثل رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن تحدد العملية وتشرحها، واستمرار تبادل المعلومات عن المرشحين، وإجراء حوارات أو اجتماعات غير رسمية مع المرشحين. وكل هذا سيدعم مشاركة أكبر للعضوية، الأمر الذي أعتقد أنه بدأ. ويمثل القرار جزءا أساسيا من رؤيتنا لإصلاح أساليب العمل. وتدعو كولومبيا إلى تنفيذه دون تردد.

وثمة مبادرة أخرى عزيزة على بلدي وهي البحث عن مرشحات مناسبات لمنصب الأمين العام، حيث انضمت إليها ٤٨ دولة عضو. إن الدور التاريخي الذي يمكن أن تضطلع به امرأة في هذه المرحلة الجديدة سيكون بداية إحراز تقدم كبير في الإصلاح. وعلى غرار هذه الدول الـ ٤٨، أنا واثق من أن العمل معا بشأن هذا الاقتراح، الذي نأمل أن يكون فرصة تاريخية كبرى - كما قال الكثيرون هنا، بدءا من الرئيس والعديد من الأعضاء في المجلس، الذين أعرب لهم عن امتناني لتاييدهم - للشروع في إجراء تلك التغييرات، والجمع بين رؤى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمنظمة نفسها، بطبيعة الحال، إذ نقترب من الانتخابات الهامة المقبلة للأمين العام للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم، وعلى اهتمام إسبانيا بمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن.

أود، مسترشدا بمذكرة الرئيس المفاهيمية الممتازة (S/2015/793، المرفق)، أن أركز على مسألتين، لا سيما بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مع التركيز بصفة خاصة على اختيار الأمين العام وتعيينه.

وينبغي أن تسترشد عملية انتخاب الأمين العام المقبل بمزيد من الشفافية والشمولية وزيادة التفاعل مع المرشحين. ولقد أسعدنا أن تدرج هذه الجوانب في قرار الجمعية العامة، ٣٢١/٦٩، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي تم التفاوض بشأنها تحت القيادة القديرة للسفيرين فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، وويلفريد إمفولا، ممثل ناميبيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتهما على إعادة تعيينهما في منصبيهما.

وتؤيد بولندا، مثلها مثل كولومبيا، طرح مرشحات لمنصب الأمين العام، وبالتالي ترحب بالأحكام ذات الصلة في القرار ٣٢١/٦٩. وفي رأينا، فإن اختيار إمرأة لمنصب الأمين العام سيشكل خطوة هامة نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وهناك مبدأ أساسي آخر يعد بمثابة حجر الزاوية في عملنا داخل الأمم المتحدة وهو التوزيع الجغرافي. وفي هذه المناسبة، أود أن أشير إلى أنه على مدى ٧٠ عاما في تاريخ منظمتنا، لم يتم تعيين الأمين العام قط من بين مرشحين من مجموعة دول أوروبا الشرقية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يراعي التناوب الإقليمي على النحو الواجب في توصيته بمرشح إلى الجمعية العامة.

ونحن نتطلع إلى بدء رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن في عملية اختيار الأمين العام المقبل على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة. ونأمل أيضا في أن يغدو التعاون بين المجلس والجمعية العامة خلال فترة الانتخابات المقبلة مثالا يحتذى وأن يرسي معايير المستقبل.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن لا يقتصر على أساليب عمل المجلس. وهذه مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لبلدي ونحن نتطلع إلى الاستئناف السريع للمفاوضات الحكومية الدولية التي أجراها بمهارة السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، خلال الدورة الأخيرة للجمعية. ولئن كانت بولندا ترحب بالتقدم الذي تم التوصل إليه حتى الآن في تحسين أساليب عمل المجلس، فإنها تعتقد أن مواصلة زيادة الشفافية في أنشطة المجلس لن يفيد الأعضاء ككل فحسب، ولكن المجلس نفسه أيضا.

وفي الثواني العشر الأخيرة المتبقية من الوقت المخصص لي، أود أن أقول إن مما يثير الدهشة كم الزيادة الكبيرة للأعمال التي يمكن أن تنجزها منظمة بإدخال تعديلات بسيطة على أساليب عملها. فيمكن اتخاذ خطوات صغيرة من المأمول أن تقودنا إلى المزيد من الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، والجمعية العامة والأمم المتحدة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيث بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بهذه المناقشة الحسنة التوقيت، التي عقدت فيما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة وهدفت إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء مجلس الأمن الخاضع للمساءلة والأكثر شفافية وفعالية، والمتكيف مع عالم اليوم. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم، وهي جميعا تساعد على تزويدنا بصورة مستكملة لأعمالهم وللتفاعل بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

واليوم أود أن أناقش ثلاث مسائل ذات أهمية خاصة لأساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، إن استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب من لديهم ذلك الحق يمنع مرارا وتكرار هذه الهيئة من الامتثال الكامل لمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو لا يعزز الوحدة أو يشجعنا على السعي للتوصل إلى تفاهم مشترك، وهو أبعد ما يكون عن الدفاع عن المصلحة الجماعية، بل يؤدي إلى إعاقتها وتقويضها.

كما أننا نعتقد اعتقادا جازما بأن علينا أن نتخذ إجراء محددا إذا أريد لنا تمكين مجلس الأمن من منع وقوع الفظائع الجماعية ووقفها. وكخطوة أولى، يمكننا الحد من استخدام الفيتو في حالات الفظائع، وبالتالي نحن نؤيد اقتراح فرنسا والمكسيك لتقييد استخدامه، ولاعتماد مدونة قواعد للسلوك للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومع ذلك، يجب ألا نكتفي بذلك. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن المجال الذي مني فيه مجلس الأمن بأكبر فشل هو تنفيذ قراراته بالذات ومتابعتها متابعة حقيقية. ومن مصلحة الجميع كفالة الامتثال لتلك القرارات بصورة فعالة.

ثانيا، تشعر غواتيمالا بالقلق حيال زيادة عدد الرسائل الموجهة إلى رئاسة المجلس بهدف تبرير الإجراء العسكري المتخذ وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أنه في حين ندرك المشاكل الأساسية المتصلة بالمادة، وحينما نناقش أساليب عمل المجلس ينبغي أن نتساءل عما إذا كانت تلك الرسائل تمثل امتثالا حقيقيا للالتزام بموجب الميثاق نحو الإبلاغ الفوري عن أي إجراء يتخذ بموجب ذلك الحكم. ومن الواضح أن معظم تلك الرسائل توجه بأثر رجعي بكل بساطة من أجل تبرير إجراءات اتخذت بالفعل. ومن المشكوك فيه أيضا قانونية الصيغة المفتوحة لهذه الرسائل، التي تفترض حجة مفادها أنه حالما وجهت الرسالة يمكن تبرير أي إجراء عسكري مقبل. ومن وجهة نظرنا، تلك الرسائل لا تعفي المجلس من مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين في كل حالة مفردة من هذه الحالات، وهذا أحد أسباب الأهمية البالغة لضمان الامتثال المناسب ومراقبة استخدام هذه الصيغة.

ثالثا، أود أن أناقش بإيجاز عملية اختيار الأمين العام المقبل وانتخابه. لقد بين اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ أن بالإمكان إجراء تغيرات في العمليات البالية في المنظمة التي لا تستجيب للأوقات التي نعيش فيها. وبالرغم من كونه أحرز بعض التقدم، تشعر غواتيمالا بالأسف لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن مسائل مثل الطلب من مجلس الأمن التوصية بعدة مرشحين للجمعية العامة وفترة ولاية الأمين العام وإعادة انتخابه. وسيناقش المجلس هذه المسائل، ولكن ينبغي أن نشير إلى أن الأمين العام تعينه جميع الدول الأعضاء وبالتالي يجب أن يتخذ قرار تعيينه بصورة مشتركة. وفي هذا الوقت، حينما نجري عمليات استعراض جدية للعديد من النقاط الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يشكل أولوية إجراء تحليل أساسي لعملية اختيار الأمين العام وتعيينه. وحان الوقت لنبدأ العمل ولإعادة تنشيط العملية بطريقة حكيمة، مع الإقرار بوقائع الوقت الحالي وبالتحديات المنتظرة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة إسبانيا للمجلس على عقدها اليوم المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، التي من أجلها يود وفد بلدي أن يقدم الاقتراحات التالية.

أولا، إن تحليل النزاعات الحالية والتوترات الجغرافية – السياسية لا يتطلب إجراء استعراض فحسب بل يتطلب أن

نبدأ تنفيذا فوريا ومناسبا واستراتيجيا وشفافا للإصلاحات اللازمة.

ثانيا، على مجلس الأمن إيلاء الجمعية العامة المزيد من الأهمية والاستعداد للتعلم من الحكمة الجماعية للدول الأعضاء في الجمعية. ويمكن تحقيق ذلك بالتعاون الوثيق من جانب المجلس مع رؤساء الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحويل الأخير إلى مجلس عالمي للتنمية، يتعين تطويره بصور جماعية، والعمل صوب تحقيق محورية الأمم المتحدة، بموجب خطة جديدة لمبادرة استراتيجية عالمية لعام ٢٠٤٥، وهي رؤية اقترحها رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نورسلطان نازاربابييف، الشهر الماضي في خطابه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة (انظر A/70/PV.13).

ثالثا، سيؤدي عقد المزيد من الجلسات المفتوحة إلى تحسين التآزر والشفافية والتعاون. وينبغي أن يكون هناك تعاون حقيقي وذو مغزى فيما بين الدول الأعضاء بدلا من البيانات المعدة سلفا التي يدلى بها.

رابعا، من أجل أداء الأعضاء غير الدائمين الجدد لمهامهم بفعالية من البداية، نقترح تمكينهم خلال الفترة المؤقتة بعد انتخابهم ولكن قبل شغل مقاعدهم من حضور جلسات المجلس وهيئاته الفرعية، فضلا عن المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، لكي يطلعوا على أدوارهم الجديدة.

خامسا، وفيما يتعلق بانتخاب الأمين العام المقبل، يرى وفد بلدي أنه ينبغي إشراك الجمعية العامة في النظر في مجموعة المرشحين لكي يتسنى أن يكون لها دور أكبر في الاختيار لشغل أرفع منصب في المنظمة.

سادسا، ينبغي ألا تنظم سيادة القانون العلاقات الداخلية في إطار البلدان فحسب بل ينبغي أن تستخدم لضمان المزيد من الاتفاق فيما بين أعضاء لمجلس، الذين ينبغي أن يتقيدوا بسيادة القانون وأن يرتقوا فوق مصالحهم الوطنية. وفي ذلك الصدد، اقترح رئيس بلدي أيضا أن تعقد الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ مؤتمرا دوليا رفيع المستوى يهدف إلى إعادة التأكيد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

سابعا، ينبغي ممارسة حق الفيتو بأقصى درجة من توخي الحذر، لا سيما في ظروف معينة تستدعي وضع مبادئ توجيهية واضحة التحديد.

ثامنا، ينبغي أن تكون أية جزاءات مفروضة من جانب مجلس الأمن، مع التقييم المناسب لآثار هذه الجزاءات، وينبغي ألا تفرض الجزاءات بصورة انفرادية.

وأخيرا، إن ما نحن بحاجة إليه ليس مجرد الإصلاح ولكن تغيير الموقف. ويجب إقامة التوازن بين مصالح الدول الأعضاء الوطنية وزيادة التحلي بالموضوعية واتخاذ منظور عالمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة على الدعم الكبير الذي قدموه لنا لتمكيننا من الخدمة في مجلس الأمن. كما أشعر بالامتنان على التهانئ التي تلقيناها اليوم. وسيكون من دواعي شرفنا الكبير وسرورنا أن نعمل مع الجميع في مجلس الأمن ابتداء من تموز/يوليه ٢٠١٦.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن أجل توفير الوقت، لن أدلي سوى بنقاط بارزة هنا وسأعمم النص الكامل لبياني فيما بعد.

لقد ظل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يشكل دائما إحدى أولويات اليابان. ولذلك نرحب بمبادرة إسبانيا لعقد مناقشة اليوم المفتوحة ونشعر بغاية الامتنان على مذكرتها

المفاهيمية (S/2015/793، المرفق)، التي تقدم نقاط صحيحة للغاية. كما أشعر بالامتنان على أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي يتولى رئاسته الممثل الدائم لأنغولا. وفيما يتعلق بتلك المسألة، أود أن أشير إلى أنه بعد إصدار المذكرة الرئاسية S/2010/507 في عام ٢٠١٠ من جانب الفريق العامل في ظل رئاسة اليابان، أصدر الفريق إجمالي ١٠ مذكرات إضافية.

بيد أن العمل الذي قمنا به حتى الآن ليس كافيا.

إسمحوا لي أن أشير إلى بعض المقترحات الملموسة. هناك اقتراح بخصوص مشاركة رئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية. وهناك أيضا مقترحات وقرار للجمعية العامة بشأن عملية اختيار وتعيين الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩). وقد تناول العديد من المتكلمين السابقين هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، لقيت مبادرات – على الأخص من جانب فرنسا وفريق المساءلة والاتساق والشفافية – بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية دعما متزايدا. إن اليابان تدعم تلك المبادرات على حد سواء.

إن هذه هي المناقشة المفتوحة الثانية والعشرين التي كان لي شرف المشاركة فيها منذ أن توليت منصب الممثل الدائم لليابان قبل عامين. وتشكل المناقشات المفتوحة بشكل عام وسيلة مفيدة للمجلس لمعرفة المزيد عن وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس. ومع ذلك، فإن معظم المناقشات المفتوحة البالغ عددها ٢٢ مناقشة، التي شاركت فيها كانت عبارة عن بيان يليه بيان، مع القليل من المتابعة. ورغم الإسهام القيم للأطراف غير الأعضاء في المجلس، فإنها نادرا جدا ما تتلقى ردود فعل من المجلس. والاستثناءات الوحيدة التي أتذكرها هي فرنسا ونيوزيلندا هذا العام، عندما جرى إطلاعنا على الملخصات التي أعدها الرئيس. وبالتالي، فأنا أخشى من أن المناقشات المفتوحة لم تخدم الغرض المقصود منها. وبالتالي، فإنني أرحب بمذكرتك المفاهيمية وأدعمها (S/2015/793، المرفق)، سيدي الرئيس، وهي تتناول هذه المسألة بالذات، وخصوصا نيتكم اعتماد وثيقة ختامية في مرحلة لاحقة. وهذا في الواقع ما توصي به الوثيقة S/2012/922.

لقد كان من دواعي سرور اليابان تولي رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، مرتين في الماضي. وبمجرد عضويتنا في المجلس، فإن وفد بلدي مصمم على الإسهام بنشاط في الفريق العامل، بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجلس، وكذلك مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن التقدير لإسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين، نواجه عالما تمزقه الصراعات، وعددا من النازحين واللاجئين لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وتهديدا إرهابيا عالميا ناجما عن العدد المتزايد للجماعات المسلحة من غير الدول. وتستدعي أزمات اليوم، أكثر من أي وقت مضى، دعوة مجلس الأمن لفتح أبوابه على مصراعيها أمام العالم الخارجي ومخاوفه. وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي تكييف أساليب عمل المجلس مع ضرورة وجود مجلس أمن فعال وشامل وشفاف. لقد أدخلت تحسينات في الماضي، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. واسمحوا لي أن أتبادل وجهات نظرنا

بشأن الجوانب الثلاثة لأساليب العمل المتمثلة في الشفافية والشمولية والفعالية.

وفيما يتعلق بالشفافية، وفيما يخص تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، تكتسي عملية اختيار وتعيين الأمين العام القادم أهمية كبيرة. وقد اتخذت خطوات هامة مع اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، مثل القرار الذي يطلب إلى رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن الشروع في عملية طلب تقديم ترشيحات لمنصب الأمين العام، من خلال رسالة مشتركة موجهة لجميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، إسمحوا لي أن أنوه بالجهود الفردية التي بذلها الأعضاء الدائمون وغير الدائمون في مجلس الأمن على حد سواء. ونحن نشجع المجلس على مواصلة الإسهام في شفافية عملية الاختيار من خلال تنفيذ القرار ٣٢١/٦٩، فضلا عن تنظيم لقاءات مفتوحة لعموم الأعضاء والمجتمع المدني، مثل الاجتماعات بصيغة آريا، مع مرشحين لمنصب الأمين العام.

وفيما يتعلق بالشمولية، فإننا نرحب بزيادة التعاون بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، من أجل توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه مجمل الدول الأعضاء لقرارات المجلس. ولهذا الأمر أهمية خاصة، عندما يناقش المجلس الحالات التي تؤثر على مصالح بلد ليس عضوا في المجلس. وفي سياق مماثل، من شأن زيادة مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، عند مناقشة عمليات سلام محددة، الإسهام في توفير المزيد من الدعم لولايات مثل هذه العمليات، وبالتالي لتنفيذ أكثر فعالية لتلك الولايات.

وتشمل الخيارات الأخرى إحاطات إعلامية عادية يقدمها المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام، والإحاطات الإعلامية الخاصة باستكشاف الآفاق التي يقدمها الأمين العام. ومن شأن الخيار الأخير أيضا زيادة قدرة المجلس على العمل بطريقة استباقية ووقائية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، بأنه من أجل تحقيق سلام مستدام، يجب على جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة، العمل معا بطريقة أكثر اتساقا بكثير. إن بناء السلام المستدام هو مسعى طويل الأجل، يتطلب اهتماما طوال دورة الصراع كلها وفي أعقاب الأزمة مباشرة.

من وجهة النظر هذه، يمكننا الاستفادة من التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ويمكن للمجلس الاعتماد على مشورة اللجنة بشأن أبعاد ولايات بناء السلام. ومن شأن ذلك المساعدة على ضمان أن تعكس ولايات ومعايير واستعراض عمليات السلام، وجهة النظر الأطول أمدا المطلوبة لاستدامة السلام. وبوسع لجنة بناء السلام أيضا القيام بدور مفيد للبلدان التي هي في طور الخروج من جدول أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالفعالية، اسمحوا لي أن أذكر بالحاجة الملحة لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات في حالة وقوع فظائع جماعية. ونرى على نحو متزايد، سكانا مدنيين معرضين لخطر الفظائع الجماعية. ويقع على مجلس الأمن واجب استخدام سلطاته لمنع ووقف هذه الفظائع. ومع ذلك، لم يقم هذا المجلس في عدة مناسبات بممارسة مسؤوليته بسبب استخدام حق النقض. وفي حال وجود خطر فظائع جماعية، يعد استخدام حق النقض متضاربا مع المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. لأنه ينزع الشرعية عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. وما يتبقى هو صورة للأمم المتحدة كمنظمة غير قادرة على الوفاء بمسؤولياتها الأساسية.

ولذلك، فإننا نوصي بدعم جميع أعضاء المجلس الحاليين والمستقبليين، في الواقع، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتنفيذهم مقترحات فرنسا والمكسيك، فضلا عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، لدعم اتخاذ مجلس الأمن

إجراء مناسبا من حيث التوقيت وحاسما، بهدف منع أو وضع حد لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب.

إننا بحاجة إلى مجلس أمن شفاف في أساليب عمله، وشامل تجاه الدول غير الأعضاء في المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل بشكل فعال وحاسم لصون السلم والأمن الدوليين، لا سيما عندما تواجه فظائع جماعية. ويتيح الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة، فرصة ممتازة لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وضمان قيامه بمهامه على أساس روح الميثاق.

والأمر متروك لنا جميعا، الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، لاغتنام هذه اللحظة. ومن هذا المنطلق، وأنا أتحدث بصفتي الوطنية، كممثل يطمح للانضمام لمجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أود أن أتعهد بالتزام مملكة هولندا بمبادئ الشفافية والشمولية والفعالية، داخل وخارج المجلس، كشريك في السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هناك عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي لهذه الجلسة. ولذلك، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.